التحليل المكاني لمواقع البنوك في مدينة اربد كمؤشر على التنمية الحضرية

Spatial analysis of bank locations in Irbid as an indicator of urban development

قاسم الدويكات[1]، و صفاء الوديان[2،*]

Qasem Al-Dowikat[1] & Safaa Al-Wedyan[2]

[1]قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
[2]قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

[1]Department of Geography, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan. [2]Department of Geography, Faculty of Arts, University of Jordan, Amman, Jordan.

*الباحث المراسل: saffa.alwidyan@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2020/12/1)، تاريخ القبول: (2021/7/28)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن نمط التوزيع المكاني للمباني البنكية في مدينة اربد. وتحليل المتغيرات والقوى التي أثرت في تشكيل هذا النمط. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع مراحل تطور وانتشار البنوك في المدينة، ومدى ارتباطها بمراحل نمو المدينة التنظيمي والعمراني. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحديد العلاقة بين توزيع البنوك ونمو المدينة وتطورها الحضري والكثافات السكانية في مناطقها، وارتباطها بمحاور الطرق الرئيسة. كما اعتمدت على أدوات التحليل الإحصائي والكارتوغرافي في نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، لتحقيق أهدافها. أظهرت الدراسة وجود تباين كبير في توزيع البنوك على مناطق المدينة السبع، وعن تجمع واضح في توزيعها. وأن متغير الكثافة السكانية لم يكن ذا أثر في نمط توزيع البنوك، بل تأثر بمتغيرات أخرى كالاستعمال التجاري للأراضي، والنويات العمرانية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان. كما أظهرت النتائج استمرار سيطرة منطقة الأعمال المركزية على مرافق الخدمات المالية والمصرفية في المدينة. أوصت الدراسة بمراعاة واعتماد المعايير الجغرافية في توزيع الخدمات المصرفية وتحديد مواقع فروع البنوك الجديدة في مدينة اربد، كالخصائص السكانية (الكثافة السكانية، مستوى الدخل)، إمكانية الوصول إلى المرافق الحضرية (المستشفيات والمرافق الصحية، منطقة الأعمال المركزية، والفنادق والمراكز السياحية، ومواقف السيارات)، ونظام النقل (سيارات الأجرة / محطات الحافلات، والطريق الرئيسي المجاور).

الكلمات المفتاحية: التحليل المكاني، التنمية الحضرية، نظم المعلومات الجغرافية، التخطيط الحضري، البنوك.

Abstract

This study aimed to reveal the spatial distribution pattern of Banks in the city of Irbid/Jordan. And analysis of variables that influenced the formation of this pattern. The study applied historical approach to trace the spatial spread of Banks, and how they relate to the stages of the city's growth. Descriptive analytical approachis also appliedtoreveal the relationship between the distribution of Banks and population densities. Statistical and Cartographic analysis within (GIS) is used as well. Results showed a tremendous variation in the distribution of Banks among the areas, revealing a clear clustered pattern. Population density was not an affecting variable. Other variables, such as the type of the land use, nuclei of urban, social and economic characteristics of the population were the main forces affecting the distribution. Results also reviled continuous control of the central business district (CBD) on the financial services and banking facilities in the city. The study recommended taking into account and adopting geographical standards in the distribution of banking services and determining the locations of new bank branches in the city of Irbid, such as population characteristics (population density, income level), urban facilities accessibility (hospitals and health facilities, the central business district, hotels and tourist centers, and parking lots). And transportation system (taxis / bus stops and the adjacent main road).

Keywords: Spatial Analysis, Urban Development, Geographic Information System, Urban Planning, Banks.

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي تحولات كثيرة بفعل العولمة، وخاصة العولمة المصرفية التي انعكست على أداء البنوكوأعمالها (Goldberg, 2009). ويعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي، ولوحدات هذا الجهاز دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول؛ ويعود ذلك إلى امتلاكها قدرات وإمكانات لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية. هذا وقد ازدادت أهمية هذا الجهاز بفعل المستجدات والتطورات العالمية الحديثة، وتيار الانفتاح على الأسواق النقدية والمالية العالمية، مثل خصخصة البنوك واندماجها، وتدويل الأعمال المصرفية، وظهور مستحدثات وأدوات مالية جديدة (Adel, 2009).وعلى ضوء ذلك،استطاعت كثير من دول العالم موجة التحرر من القيود المفروضة والتي كانت تقف أمام البنوكوتحول دون ممارسها لكثير من الأنشطة، مما فتح المجال لظهور أشكالوأنماط مختلفة

للأجهزة المصرفية.لذلك، أصبح الاهتمام بدراسة هذه الأنماط أمـرا حيوياً،وخاصة بالنسبة للعاملين في هذا المجال والمهتمين بالدراسات الاقتصادية والمكانية بشكل عام.

وقد أضحت البنوكفي الوقت الحالي ضرورة من ضرورات العصر. تعتمد على خدماتها كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. كما تعد في الوقت الحاضر العصب الحساس للحياة الاقتصادية، وبغير العمليات المصرفية التي تقدمها، لا يمكن للمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية أن تستمر في أنشطتها الإنتاجية والتجارية. كل ذلك يتطلب تعددها وانتشارها الجغرافي، لتبقى قريبة من المستخدمين والمستفيدين من خدماتها. ومن هنا جاءت الحاجة لدراسة تطور إنشاء البنوك، وتوزعها الجغرافي، وانتشارها، ومدى ملائمة ذلك التوزع والانتشار مع توزع السكان، واستخدامات الأرض والتطور العمراني، إضافةً إلى مدى رضا عملاء البنوك عن مواقعها. وكباقي الخدمات التي يحتاجها المواطن، فان البنوك تغير مواقعها وتستجيب لحاجات السوق ورغبات العملاء.

وغاية هذه الدراسة هو استكشاف العلاقة بين توزيع البنوك والتنمية الحضرية في مدينة اربد، وذلك من خلال علاقتها بالتوزع المكاني للسكان،وارتباطها بالمحاور الرئيسية للطرق، وغيرها من المتغيرات التي يمكن أن تساعد المخطط وصانع القرار في توجيه انتشارها المستقبلي، من خلال التشجيع على فتح فروع لها في أماكن الازدحام السكاني. وبالرغم من إدراكنا أن الخدمات البنكية هي خدمة يقدمها القطاع الخاص، وليس للسلطات الحكومية أي دور في توجيه انتشارها، غير أنها في النهاية ستحصل على ترخيص من السلطات الحكومية، التي يمكن أن تسهم في توجيه ذلك التموضع الجغرافي. ولا شك أن البنوك وكباقي الاستثمارات، تسهم في تنمية المناطق التي تتواجد بها. والتنمية المستدامة هي الغاية المرجوة لأنشطة البلديات والقطاعات الخدمية الأخرى الحكومية والخاصة في المدن والمحافظات. فيساعد وجود الخدمات المصرفية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية، والاقتصادية الأخرى على تنمية المناطق التي تتموضع فيها داخل المدن. فهي فضلاً عن أنها تستخدم أبناء المناطق للعمل فيها، فأنها تسهم في إيجاد قطاعات خدمية أخرى مجاورة تعتمد عليها.

الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة

يعتبر اختيار الموقع المناسب قرارًا مهمًا لأن الاختيار السيئ للموقع سيكون مكلفًا ويصعب تغييره، وقد يؤدي اختيار موقع الموقع غير الملائم إلى ارتفاع تكاليف النقل وفقدان العمالة المؤهلة، والهدف من العثور على موقع مناسب هو اختيار أفضل موقع يلبي معايير الاختيار المحددة مسبقًا. وتتمثل المعايير الجغرافية المهمة في تحديد مواقع فروع البنوك الجديدة في الخصائص السكانية (الكثافة السكانية، مستوى الدخل)، إمكانية الوصول إلى المرافق الحضرية (المستشفيات والمرافق الصحية، منطقة الأعمال المركزية، والفنادق والمراكز السياحية، ومواقف السيارات)، ونظام النقل (سيارات الأجرة / محطتا الحافلات ، والطريق الرئيسي المجاور) (Zahra & Emad, 2019). وعليه، فإن مشكلة الدراسة تكمن في التوسع في إنشاء البنوك وانتشارها المكاني في مدينة ربد

بصورة قد لا تتوافق مع جميع معايير الاختيار الجغرافية المحددة لفروع البنوك . لذلك فإن التحليل المكاني لمواقع مباني البنوك في المدينة سيساعد بلا شك، في الكشف عن نمط توزيعها وارتباطاتها وأهم المتغيرات التي أثرت في انتشارها. كالكثافة السكانية، والطرق الرئيسية، ومستوى الدخل على سبيل المثال. مثلما أن ظاهرة هجرة الأنشطة الاقتصادية للقلب الحيوي للمدينة Central Business District (CBD) كانت حاضرة عند التفكير في دراسة القطاع المصرفي في المدينة. وقد انبثقت هذه الفكرة من ما تشهده المدن الغربية من هجرة منظمة ومطردة للمؤسسات والمحال التجارية من قلب المدينة إلى الإطراف (Hartshorn,1980). بالتالي، فإن التعرف على مدى انطباق هذه الحالة على النطاق التجاري المركزي في مدينة اربد كان أحد الغايات التي تسعى هذه الدراسة إلى استكشافها.

أهداف الدراسة وأسئلتها

غاية الدراسة هو الكشف عن نمط التوزع المكاني للبنوك في مدينة اربد. وكذا التعرف على المتغيرات التي تؤثر في توزيعها المكاني. وهي في ذلك تستخدم تقنية نظم المعلومات الجغرافية،والاختبارات التي توفرها هذه التقنية في ملحق أدواتها، للكشف عن شكل توزيعها، ومدى انتشارها، واتجاهه، ونمط تموضعها على صفحة اللاندسكيب، والتغير الذي حدث على هذا النمط مع تطور المدينة وازدهارها. وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما طبيعة التطور المكاني والزمني للبنوك في مدينة اربد؟
2. ما هو نمط التوزيع المكاني للبنوك،وشكل واتجاه انتشارها؟
3. هل يتوافق نمو وتطور البنوك مع النمو التنظيمي للمدينة ونظريات النمو الحضري؟
4. ما هو دور منطقة الأعمال المركزية في جذب أو طرد الخدمات المصرفية والمالية؟
5. هل يرتبط توسع وانتشار مباني البنوك مع استخدامات الأرض المختلفة؟
6. هل يتناسب توزيع البنوك مع التوزع المكاني للسكان في مناطق وأحياء المدينة؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية دراسة الخدمات المالية والمصرفية من كونها أحد أهم الخدمات التي تقدم للمواطنين، إلى جانب الخدمات التعليمية، والصحية، والاجتماعية. التي ترتبط بصورة وثيقة بالتخطيط العمراني والتوسع المكاني التنظيمي للمدن، والذي يعكس مدى تطور المجتمع (Ghneem, 2001). فيتطلب النمو المتوازن للمجتمع وتنميته المستدامة، وجود توازن بين الكثافة السكانية، والتوسع التنظيمي، والخدمات المقدمة للسكان. والقطاع المصرفي هو ركيزة الاقتصاد المجتمعي، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه في تنمية المجتمع.

وقد توسعت مدينة اربد، مركز ثاني أكبر محافظات المملكة بعدد السكان بعد العاصمة عمان، بصورة ملحوظة في العقدين الأخيرين، نتيجة لهجرة السكان من المناطق الريفية، إضافة لهجرة

مئاتالآلاف من السوريين في أعقاب بدء الأزمة السورية عام 2011م.الأمر الذي تطلب إحداث تطور على شكل واتجاه انتشار المصارف المالية، لتقدم الخدمات للسكان الذين أصبحوا ينتشرون بنمط يتباين بصورة ملحوظة عما كان عليه في السابق.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في التعرف على التطور الزمنيلإنشاء البنوك. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في التعرف علىالمؤسسات المصرفية، وعلاقته بنظريات النمو الحضري للمدن والكثافات السكانية، والتوزيع المكاني للمحاور الرئيسية للطرق. واستخدمت الطريقتان الكمية والكارتوغرافية في الربط بين عدد الفروع المصرفية والكثافات السكانية، والكشف عن نمط التوزيع المكاني للبنوك من خلال استخدام ملحق التحليل الإحصائي Statistical Analyst في برمجية نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS 9.3والتي تتمثل بتحليل صلة الجوار، وتحليل اتجاه التوزع، وتحليل نطاق الخدمة.

واعتمدت الدراسة على مصدرين للبيانات، احدهما البنك المركزي الأردني، الذي من خلاله حصلنا على البيانات الرقمية والتاريخية المتعلقة بالبنوك في مدينة اربد، والتي كانت ضرورية لإجراء التحليل المكاني. وثانيهما هو المسح الميداني الذي تم من خلاله تسجيل إحداثيات المواقع الجغرافية للمباني البنكية بواسطة جهاز نظام التوقيع العالمي Global Positioning System (GPS). كما تم التأكد من إحداثيات المباني البنكية بواسطة برمجية Google Earth. وفي كل ذلك تم استخدام خريطة معالم اربد السياحية الصادرة عن دائرة نظم المعلومات الجغرافية في بلدية اربد. واستخدمت برمجية ArcGISلصنع خرائط رقمية لمدينة اربد ومناطقها، وأحياءها، استخدمت في التحليل الكارتوغرافي اللازم للإجابة على أسئلة الدراسة.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على البنوك في مدينة اربد حتى عام 2015.

الإطار النظري للدراسة

1. دراسة البنوك ضمن جغرافية الخدمات

التخطيط الحضري للخدمات هو أحد المجالات التي نالت مزيد من الاهتمام في العصر الحديث، بهدف تطوير وملائمة الخدمات المقدمة للسكان مع مستخدميها. وهو أيضا احد المجالات التطبيقية للجغرافيا الخدمية، التي تشغل مساحة بينية فيما بين الجغرافيا الاقتصادية، وجغرافية العمران الحضري والريفي، وجغرافية السكان (AlSaleme, 2012).

وبالرغم من ظهور جغرافية الخدمات في مرحلة متأخرة من مراحل تطور الفكر في الدراسات الجغرافية، غير أن المواضيع التي يعالجها هذا الفرع كانت تعالج من قبل، ولكن في إطار أكثر عمومية وشمولية. فقد ظهر الاهتمام بدراسة نمط توزيع الخدمات وإمكانية الوصول

إليها في مطلع العقد السادس من القرن العشرين على يد الجغرافي الأمريكي "بيريان بيري" (Berry, 1972) والهولندي "بيترهاجيت" (Hagget, 1965).

ويتفرع قطاع الخدمات الاقتصادية إلى أنماط عديدة، منها الخدمات الإنتاجية والمتمثلة في التسهيلات المتوفرة للأشخاص والمؤسسات الاقتصادية الموجهة لعمليات الإنتاج، والتي تعزز وتضمن كفاءة العملية الإنتاجية. وهدفها تسهيل الأعمال الأخرى وتقديم الخدمة بدرجة أساسية للأفراد الذين يقودون هذه الأعمال. ويدخل ضمن الخدمات الإنتاجية الخدمات المالية التي تشمل البنوك والمصارف المالية والتأمين...الخ (Hagget, 1983).

ولا شك أن مسألة توزيع الخدمات على المستهلكين الحاليين والمرتقبين، واختيار أكثر الأماكن المناسبة لهم، عنصر من عناصر المزيج التسويقي الذي تعمل البنوك على الاهتمام به وتطويره، من خلال ما يعرف بسياسة التوزيع. والتي تركز على تعزيز شبكة الفروع البنكية ومنافذ توزيعها للوصول إلى الشرائح المستهدفة من العملاء (AlShereye, 1995). إضافة إلى تطبيق التكنولوجيا الحديثة في توزيع الخدمات البنكية كبطاقات الائتمان المصرفي، وأجهزة الصراف الآلي، و أنظمة الخدمات المصرفية بالبريد أو الهاتف وغيرها. والتي تعد قنوات توزيع جديدة لعملية تسليم أو توزيع الخدمات المصرفية للعملاء إلى جانب الفروع البنكية التقليدية (Wahab, 2004).

وتعتمد مواقع الفروع الجديدة للبنوك على عدد من المتغيرات تشمل: معلومات عن الموقع، وتوافر المبنى المجهز ومدى ملائمته، وتوافر وكلفة الطاقة، وتوافر وجودة البنية التحتية اللازمة. كما أن قرار الإنشاء يعتمد على عوامل تتعلق بسوق المنافسة والعوامل المتعلقة بنوعية الحياة. ويعتمد مؤشر الأداء البنكي على: المناطق التجارية، وأنماط حركة المرور، وأماكن العمل، بالإضافة إلى السلوك الديموغرافي. والحقيقة أن فتح فرع جديد للبنك يتم في المناطق التي يُتوقع أن تكون أرباحها المتوقعة مرتفعة، وفي المناطق التي يتوقع أن تنمو اقتصادياً بصورة أكبر (Ifatimehin, *et al*. 2008).

وتعد بيئة البنوك بيئة مستقرة في الغالب، غير أنها شهدت تنافسا كبيراً في العقد الأخير من القرن الماضي، والعقد الأول من هذا القرن. وانعكس ذلك على التوزيع المكاني لفروع البنوك، غير انه لا بد من القول إن كثير من البنوك في الدول الغربية قد تحولت من إستراتيجية جذب الزبائن من خلال اختيار الموقع الجغرافي الأنسب للبنك،أو افتتاح فروع أخرى تسهل إمكانية الوصول، نحو تزويد الخدمات بسعر منافس، خاصة في مجال خدمة الإسكان أو تمويله (Burton, 2001)**.**

وقد استخدمت بعض الدراسات نماذج مكانية تدرس أثر التوزيع غير المتوازن للثروة للحصول على تقديرات نظرية فيما يتعلق بالفروق بين البنوك، وخاصة فيما يتعلق بمواقعها. وأجريت تحليلات للكشف عن العلاقة بين التوزيع المكاني للثروة، وتوزيع المواقع الجغرافية للبنوك.وبالرغم من إنالتطور التكنولوجي أتاح الحصول على المعلومات وتبادلها بين فروع البنوك المختلفة، غير أن المكان لا زال له دورا كبيرا في نجاح الفرع من عدمه. فقد أظهر (Peterson

(& Rajan, 2002) أن المسافة لأقرب بنك هو مؤثر فعال في تحديد مكان البنك. كما أثبتت(Hanan,1991)أن القروض الممنوحة للزبائن هي محلية أكثر منها وطنية أو إقليمية، في دليل مباشر على أن للمكان أثر فاعل في أنشطة البنوك. ولتعزير هذه الفرضية أثبتت بعض الدراسات أن الحصول على قرض في المناطق الريفية، هو اقل تكلفة من الحصول عليها في المناطق الحضرية، في تأكيد واضح على أثر المكان أيضا (Keeton, 1998).

ويعد مقياس كاميرون Cameron أحد المناهج لقياس التنمية المالية من حيث الكثافة المصرفية (Mosetfey, 2004). ويحسب هذا المقياس عدد البنوك بكافة فروعها لكل 1000 من السكان. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم هذا المقياس تجارب العديد من الدول الصناعية. حيث حدد Cameron مستويات الكثافة المصرفية في أربع مستويات هي: أكثر من 1، واعتبره عالي الكثافة، و0.5- 1 متوسط الكثافة، و من 0.1- 0.5 منخفض، وأقل من0.1 منخفضة جدا. (بنك واحد لكل 10000 نسمة).

وهذا المؤشر باعتراف الجميع هومؤشر خام، لأنه لا يفترض وجودتباين في أحجام البنوك أو مستويات الدخل في الاقتصاد (Green, 1972).وهذا المؤشر بالرغم من أهميته، فهو يعكس التطور الحاصل في الخدمات المصرفية نتيجة للتطور التكنولوجي، الذي يعد من أهم العناصر التي أسهمت إلى حد كبير في تغيير صورة الخريطة المصرفية الدولية؛ حيث أدى إلى تحول عدد كبير من المصارف إلى الاعتماد علىالمعاملات الالكترونية. كما أن التوسع في استخدام التجارة الالكترونية وتقديم الخدمات المتطورة أثر بشكل جذري في أنماط العمل المصرفي التقليدي .(Faheed, 2001)

ويعتمد حجم الأرباح التي تحققها البنوك على حجم السوق، فكلما كان حجم السوق كبيرا، قلت الفوائد المتحققة، ذلك أنالأرباح تعتمد عل إمكانية الوصول، وعلى استمرارية المحافظة عليها (Pilloff & Rhoades, 2002**).** كما أن معدل الدخل أو مدى التقدم الاقتصادي ربما يكون مؤشرا لجذب فروع البنوك. فالعميل الأغنى يبحث عن البنك الأفضل، ويحتفظ بمبالغ أكبر، ويستخدم خدمات مربحة أكثر للبنك.

وهناك علاقة بين التركز المكاني والفوائد المتحققة للبنوك (Berger & Hanan, 1989)**.** وكشفت بعض الدراسات عن وجود علاقة بين الكثافة السكانية، وتركز البنوك. فقد كان مستوى تركز البنوك متخلخلا في المناطق والأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية، في حين يرتفع مستوى تركزها في المناطق ذات الكثافة السكانية المتخلخلة (Rojas, M., 2008; Burdisso & .(Amato, 1999

وتلعب المسافة دورا بارزا في التنافس البنكي، وعليه فإن استخدام النموذج المكاني كان وسيبقى فاعلا في عملية نجاح البنوك. فالتكاليف تتأثر بالمسافة التي يمكن أن تكون جغرافيةأو اجتماعية حضارية. فالأقاليم الثرية ستشهد أسعارا أقل وبنوكاأكثر، مقابل فوائد أكثر، وبنوك اقل في المناطق والأقاليم الفقيرة. وبالمثل فإن معدل التكاليف التي تنفقها البنوك ستكون أعلى في المناطق ذات الكثافة السكانية الأدنى.

2. التركيب الداخلي للمدن

تنبه العديد من الباحثين المختصين في العديد من العلوم كعلم الاجتماع، والتخطيط، والاقتصاد،والعلوم المكانية، إلى المشاكل المعقدة والسلبيات الناتجة عن نمو المدن. وتبلورت حول هذه الظاهرة العديد من النظريات والنماذج التي تصف سبل نمو المدن وتطورها.وقد ارتبطت هذه النظريات بالعديد من العوامل الديموغرافية،والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية (Abu Khormah, 2005; Abu Amrah, 2010; Almanis, 2015). ويمكن تلخيص النظريات التي تناولت نمو المدن استنادا للشكل في ثلاث نظريات هي:نظرية النمو على شكل حلقات دائرية TheConcentric Model، والتي أوجدها الباحث الأمريكي Burgess. وترى أن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لسكان مدينة شيكاغوالأمريكية التي أجريت عليها الدراسة، تنتظم على شكل حلقات دائرية تحيط بمركز المدينة التجاري. وتوضح هذه النظرية أن المدينة تتركب وظيفياً من عدة مناطق متعاقبة بشكل دائري هي:(Daniel & Hokinson,1979) منطقة الأعمال المركزية The Central Business District (CBD)، وتحتل مركز المدينة وأقدم مناطقها، وتنتهي إليها خطوط المواصلات التي تصب في قلب المدينة، لذلك تتصف بخاصية الوصول العالية (High accessibility). وكثافة الاستخدام التجاري فيها عالية. (Alheaty, 2002). ثم المنطقة الانتقاليةالمحيطة Transiting Zone، ذات الكثافة السكانية العالية والأحياء السكنية الفقيرة. تليها منطقة الطبقة العاملة Working Class Zone،التي يتركز فيها العمال الصناعيين ذوي الدخل المتدني، والذين يفضلون السكن بالقرب من مكان عملهم.فمنطقة الطبقة الوسطى Middle Class Zone، التي تضم أغلب الأحياء السكنية لأصحاب الأعمال التجارية، والأغنياء. وأخيراًمنطقة الضواحي Commuter Zone، التي يسكنها الأشخاص الذين يفدون إلى المدينة في رحلة يومية، بين مكان العمل داخل المدينة والسكن في الأطراف.

والنظرية الثانية التي تصف طرق نمو المدن هي نظرية النمو على شكل قطاعات Sector Theory، والتي ظهرت عام 1939م بعد أن قام هومر هويت Hoyt بدراسة تجريبية على 142 مدينة أمريكية. وأظهر فيها دور النقل في تركيب المدينة الداخلي. وتفترض نظرية القطاعات هذه أن خطوط المواصلات تصنع قطاعات تمتد عبر المناطق الحلقية التي بينها بيرجس في نظريتهاالأنفة الذكر (Alkhafaf, *et al*., 2000; Almanis, 2015)**.**

والنظرية الثالثة التي فسرت نمو المدن هي نظرية النوى المتعددة أو النويات المتعددة Multiple Nuclei، لهاريس و اولمان Harris and Ullman عام 1945م. والتي اقترحتأن التركيب الداخلي للمدن وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية تنتظم حول عدة نويات، بالإضافة إلى المنطقة التجارية المركزية. ووفقا لهذه النظرية، لا يجتمع نمط استخدام الأراضي حول مركز واحد، بل حول نويات منفصلة بعيدة عن بعضها البعض، محكومة بالتجمعات السكانية (Abu Ayaneh, 2010).

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت النمو الحضري لمدينة اربد (AbuKhormah, 2005)، ومراجعة خرائط بلدية اربد الكبرى التي تمثل مراحل نمو المدينة

التنظيمي والعمراني، ومحاور الطرق الرئيسية،أمكن القول أن تطور مدينة اربد هو مزيج ما بين التطور الحلقي لبرجس والنمو القطاعي لهومر هويت. فقد نشأت المدينة بالقرب من مركزها الأساسي، وهو تل اربد الذي احتوى على الدوائر الحكومية والأمنية لفترة طويلة من الوقت، ولا زال بعضها هناك. وإلى الجنوب من تل اربد كان مركز المدينة المتمثل بالمسجد الكبير، الذي أحيط بالمحال التجارية من جميع الجهات. تلاها حلقة المساكن، وهي أحياء صغيرة مزدحمة بالسكان. ثم بدأت المدينة تنمو نحو الخارج من جميع الجهات على شكل حلقة للمساكن الأكثر تطوراً، كمساكن للطبقة الميسورة من السكان.

بعد ذلك بدأت المدينة تنمو على شكل قطاعات كما في نظرية هويت، وذلك حول محاور الطرق الرئيسية وهي أربعة قطاعات رئيسية: قطاع شارع بغداد شرقاً، وقطاع شارع الحصن وشارع أيدون جنوبا، و قطاع شارع حكما شمالا، و قطاع شارع فلسطين غربا، والذي توقف نموه بسبب وجود وادي الغفر.وسيظهر لنالاحقاً مدى ارتباط توزيع البنوك في المدينة بالنمو الحضري والتنظيمي للمدينة. حيث تركز انتشار البنوك في نطاق الأعمال المركزية للمدينة في بداية الأمر، ثم بدأ انتشارها على طول محاور الطرق الرئيسية الأنفةالذكر.

الدراسات السابقة

قام العديد من الباحثين بدراسة الخدمات المالية والمصرفية داخل المدن، فحاولت بعض الدراسات الكشف عن الأنماط المكانية لتوزيع البنوك باستخدام تحليل صلة الجوار وقياس درجة التركز أو الانتشار للبنوك داخل المدن. ومنها دراسة (Luca, 2014) بعنوان "Romanian Banking Activity Spatial Distribution Between 2009, 2012" والتي هدفت إلى تحديد مستوى تركز السوق المصرفي الروماني،وحللت المتغيرات التي أثرت في الاختيار المكاني لمواقع البنوك. وكذلك الدراسة التي قام بها كل من (Abdullahi, *et al*., 2011) والموسومة بـ "Spatial Distribution of Commercial Banks in Ilorin Metropolis, Kwara State, Nigeria" التي حللت نمط توزيع البنوك في مدينة إلورين في نيجيريا، وتحديد المسافات بينها.

واهتم بعض الباحثين بدراسة العوامل المؤثرة في اختيار المواقع عند التخطيط لإنشاء البنوك وربطها بمجموعة من المتغيرات كفرص السوق، والقدرة التنافسية، وتوزيع المؤسسات، والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية. كالدراسة التي أعدها (Shen & l, 2009) بعنوان "Determinants of Location Choice of Reign Banks Within China: Evidence from Cities" والتي سعت لتحديد عوامل اختيار المواقع عند التخطيط لإقامة البنوك الأجنبية داخل الصين. وعلى نحو مشابه حاولت دراسة (Ifatimehin, *et al*., 2008) المعنونة بـ "The Spatial Pattern of Commercial Banks in Kogi State of Nigeria" إيجادالعلاقة بين توزيع البنوك التجارية عبر الفضاء الجغرافي، والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية فيها. إضافة إلى دراسة (Ansong, *et al*. 2015) والتي سعت الى فحص نمط وجود فروع البنوك عبر المناطق الريفية والحضرية في غانا؛ التفاوتات في التوزيع المكاني لفروع

البنوك المحلية والأجنبية والريفية والمجتمعية؛ والخصائص على مستوى المنطقة المرتبطة بنمط التوزيع المكاني لفروع البنوك.

واهتمت بعض الدراسات بتحليل التوزيع المكاني البنوك ومعرفة خصائصها لتفسير التركيب الداخلي للمدن وتطور نموها، من خلال تطبيق المفاهيم النظرية التي تصف نمو المدن وتطورها. فقد أجرى (Umran, 2007) دراسة بعنوان "Spatial Distribution of Banking in Istanbul" هدفت إلى تحليل توزيع البنوك في مدينة اسطنبول. وسعت إلى دراسة العوامل التي تؤثر على القرارات المتعلقة بمواقع البنوك التجارية. وأظهرت الدراسة أن اسطنبول قد تحولت من مدينة أحادية المركز حتى عام 1960، إلى مدينة متعددة المراكز بعد ذلك. ونتيجة لذلك فقد فقدت منطقة الأعم لامركزية CBD هيمنتها على المراق الخدماتية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

من الملاحظ على الدراسات السابقة عدم وجود دراسة واحدة بحثت أهدافها في موضوع التوزيع المكاني لمواقع البنوك وكفاءتها التوزيعية، والعوامل الجغرافية المؤثرة في اختيار المواقع، وتحليل خصائصها وربطها بالتركيب الداخلي للمدينة وتطور نموها. حيث اقتصرتركيز بعضها في الكشف عن أنماط التوزيع المكاني، والبعض الآخر في بحث العوامل الجغرافية المؤثرة في اختيار مواقعها. وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها وخاصة المحلية، حيث بحثت الدراسة في جميع هذه المواضيع. كما تتميز الدراسة عن الدراسات السابقة باستخدامها الأسلوب الكارتوجرافي من خلال تطبيقها لتقنية نظم المعلومات الجغرافية Arcgis لرسم الخرائط وتطبيق الاختبارات التي تخدم الأهداف الفرعية للدراسة.

منطقة الدراسة

مدينة اربد هي مركز محافظة إربد الواقعة في الركن الشمالي الغربي من المملكة الاردنية الهاشمية، وتتوسط المحافظة تقريبا. والمدينة هي مركز بلدية اربد الكبرى المكونة من 18 منطقة هي المناطق السبع داخل المدينة، إضافة و11 منطقة أخرى محيطةالخريطة (1).

خريطة (1): منطقة الدراسة.
المصدر: إعداد الباحثين، السنة 2019.

بلغ عدد سكان مدينة اربدعام 2019 حوالي 555.79 نسمة. يقطنون مساحة من الأرض قدرها 35.176كم². وتضم المدينة سبع مناطق رئيسة واثنان وأربعون حيا. ومناطق المدينة هي:منطقة الهاشمية في وسط المدينة،ومساحتها 1.761كم²،وتشكل نحو 5% من مساحة المدينة. ومنطقة المنارة في وسط الغرب، ومساحتها 3.491 كم² أو نحو 9.9% من مساحة المدينة. ومنطقة النصر، وتقع في الجزء الشمالي الأوسط للمدينة،ومساحتها 4.087 كم² أو ما يعادل 11.4% من مساحة المدينة. ومنطقة النزهة، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي، ومساحتها 5.274 كم² أو ما يعادل 14.9% من المساحة الكلية للمدينة. ومنطقة الروضة، وتحتل الجزء الشرقي للمدينة، ومساحتها 6.12 كم²، أي نحو 17.4% من مساحة المدينة. ومنطقة الرابية وتقع في الناحية الجنوبية الغربية من المدينة، ومساحتها 6.575 كم² بنسبة 18.6% من إجمالي مساحة المدينة. وأخيرا منطقة البارحة، وتقع في الجزء الشمالي الغربي من المدينةومساحتها 7.867 كم²، وتشكل نحو 22% من مساحة المدينة **(Irbid Municipality, 2010)**.

التوزيع الجغرافي للبنوك في مدينة إربد

شهدت مدينة إربد تطور ملحوظ في أعداد البنوك وتوزيعها الجغرافي، مما انعكس على نمط انتشارها وتوزيعها الجغرافي كما سيتضح لاحقاً.

تحليل التوزيع الجغرافي الحالي للبنوك في مدينة إربد

أظهر نمط توزيع المباني البنكية في الخريطة(2) وجود تباين ملحوظ في التوزيع على مناطق المدينة السبع. حيث تحتل منطقة النزهة المرتبة الأولى في عدد البنوك، واستحوذت على 17 بنكا، مجموع فروعها 23 فرعا. ويعود وجود نحو 43% من مجمل فروع البنوك في هذه المنطقة إلى وجود نويات تعليمية في هذه المنطقة كجامعة اليرموك، وكلية بنات اربد، والتي أثرت على حجم الأنشطة التجارية والاقتصادية فيها. وجاءت منطقة الهاشمية التي احتوت على 14 بنكا، بمجموع فروع وصل إلى 18 فرعا، في المرتبة الثانية. أي بنسبة 39% من مجموع عدد الفروع في المدينة. حيث تعد الأحياء الغربية فيها (التل، الجامع، والهاشمي) والتي تركزت فيها البنوك، مركز المدينة،أو القلب الحيوي لها، والتي تقع ضمن منطقة الأعمال المركزية التجارية(CBD).

وتأتي منطقة الروضة في المرتبة الثالثة، حيث احتوت على 5 بنوك بمجموع فروع بلغ 6، وبنسبة 11% من مجمل الفروع في المدينة. ثم منطقة النصر والتي احتوت على 4 بنوك رئيسية وبنسبة 8% من مجمل البنوك في المدينة. ثم مناطق الرابية والمنارة بواقع بنك واحد لكل منهما. بينما خلت منطقة البارحة من وجود أي بنك، لخلوها من الاستخدامات التجارية.

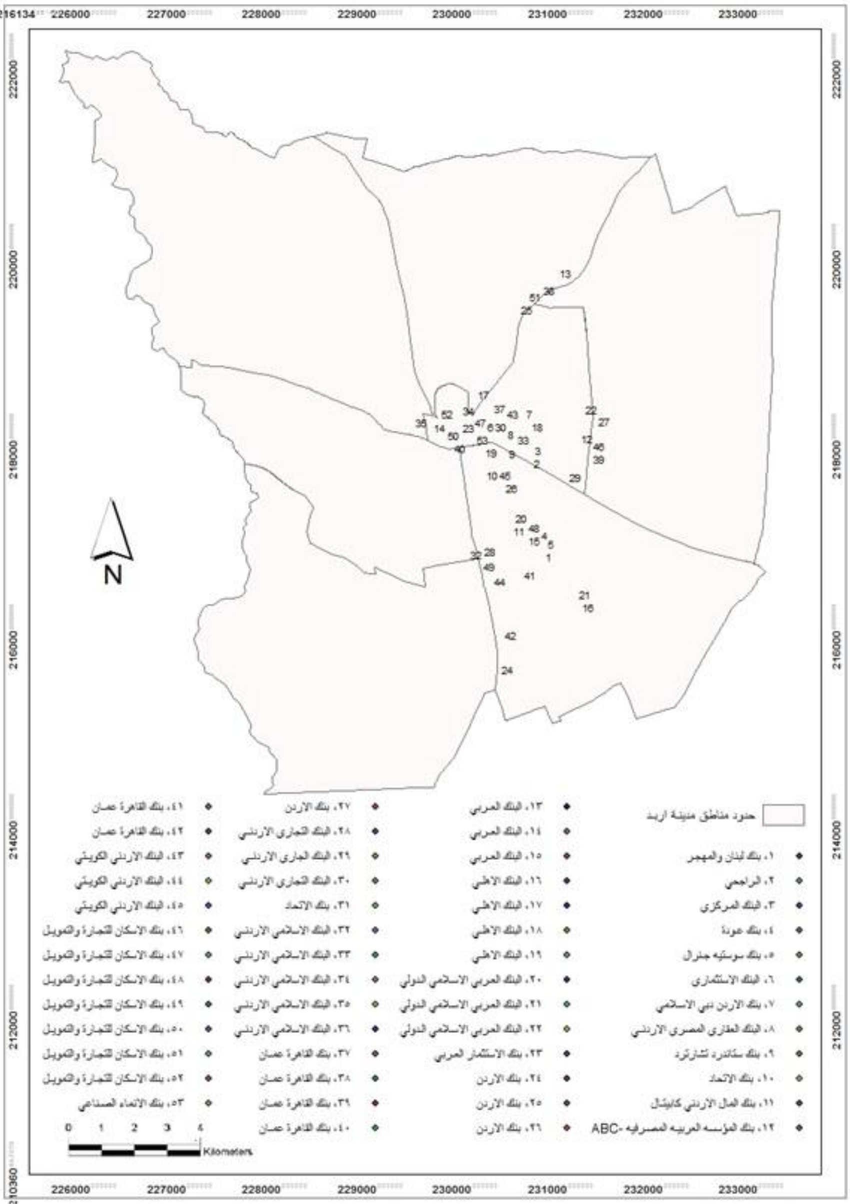

خريطة (2): التوزيع المكاني للبنوك في مدينة اربد
المصدر: عمل الباحثين، السنة2019.

أما على مستوى الأحياء، فنلاحظ أن عدد الأحياء التي تتواجد فيها فروع البنوك قليل، مقارنة بالعدد الكلي للأحياء. حيث انتشرت فروع البنوك في المدينة في (14) حياً من أصل (42) هي المجموع الكلي لأحياء المدينة في مناطقها السبع جدول (1) وقد حظي حي الهاشمي في منطقة الهاشمية، بأعلى عدد من البنوك بواقع 11 بنكا. يليه حي النزهة وحي الجامعة التابعان لمنطقة النزهة، بواقع 10 بنوك لكل منهما. ثم حي الملعب في الهاشمية، وحي الأندلس في منطقة الروضة بواقع 4 بنوك لكل منهما. واحتوى حي العودة التابع لمنطقة النصر، وحي الجامع التابع لمنطقة الهاشمية على 3 بنوك لكل منهما. يليه حي الحكمة التابع لمنطقة النزهة بواقع بنكين. بينما حظيت بقية الأحياء (الكرامة في منطقة النصر، الزهراء في منطقة النزهة، النظيف في منطقة المنارة، السلام والإيمان في منطقة الروضة، والأفراح في منطقة الرابية) بوجود بنك واحد في كل منها. وربما يعود ذلك لكون البنوك تختلف عن بقية المرافق الخدمية الأخرى، كمرافق الخدمات الدينية (المساجد)، والخدمات التعليمية (المدارس)، في أن الأخيرة يجب أن تتوفر في كل أحياء المدينة لتسهيل وصول المنتفعين. فتوزيع السكان هو المتغير الأكثر تأثيرا والمسئول عن توزيع هذه المرافق الخدمية. فضلاً عن الحاجة لارتياد هذه المرافق بصورة يومية منتظمة، بينما يقتصر توزيع البنوك على المناطق والأحياء التي ترتبط بمجموعة من المتغيرات المكانية المؤثرة في التوزيع، وليس فقط عدد السكان.

جدول (1): التوزيع الجغرافي للبنوك على مناطقوأحياء مدينة اربد.

الرقم	الاسم	تاريخ الإنشاء	المنطقة	الحي	الشارع
1	بنك لبنان والمهجر	2008	النزهة	النزهة	شارع الملك عبدالله الثاني
2	الراجحي	2014	النزهة	النزهة	شارع الملك حسين
3	البنك المركزي	1978	الهاشمية	الملعب	شارع الملك حسين
4	بنك عودة	2005	النزهة	النزهة	شارع الملك عبدالله الثاني
5	بنك سوستيه جنرال	2014	النزهة	النزهة	شارع الملك عبدالله الثاني
6	البنك الاستثماري	1998	الهاشمية	الهاشمي	شارع وصفي التل
7	بنك الاردن دبي الاسلامي	2010	الهاشمية	الملعب	شارع الهاشمي
8	البنك العقاري المصري الاردني	1966	الهاشمية	الهاشمي	شارع الملك حسين
9	بنك ستاندرد تشارتريد	1949	النزهة	النزهة	شارع الملك حسين

... تابع جدول رقم (1)

الرقم	الاسم	تاريخ الإنشاء	المنطقة	الحي	الشارع
10	بنك الانماء الصناعي	1964	النزهة	الجامعة	شارع الملك عبدالله الثاني
11	بنك المؤسسة العربية المصرفيةabc	1994	الروضة	الأندلس	شارع عمر المختار
12	بنك المال الاردني / كابيتال	2005	النزهة	النزهة	شارع الملك عبدالله الثاني
13	بنك الاستثمار العربي	1991	الهاشمية	الهاشمي	شارع وصفي التل
14	بنك الاتحاد	2007	النزهة	النزهة	شارع الملك عبدالله الثاني
15	بنك الاتحاد	1991	الهاشمية	الهاشمي	شارع وصفي التل
16	البنك العربي/شبكة المصارف العربية	2005	النصر	الكرامة	شارع فضل الدلقموني
17	البنك العربي/شبكة المصارف العربية	2005	الهاشمية	الجامع	شارع فلسطين
18	البنك العربي/شبكة المصارف العربية	2011	النزهة	النزهة	شارع الملك عبدالله الثاني
19	البنك التجاري الأردني	1996	النزهة	الجامعة	شارع شفيق ارشيدات
20	البنك التجاري الأردني	1985	النزهة	الزهراء	شارع الملك حسين
21	البنك التجاري الاردني	2010	الهاشمية	الهاشمي	شارع وصفي التل
22	البنك الأهلي	2011	النزهة	الحكمة	شارع الملك عبدالله الثاني
23	البنك الأهلي	2008	النصر	العودة	شارع فضل الدلقموني
24	البنك الأهلي	2008	الهاشمية	الملعب	شارع الهاشمي

... تابع جدول رقم (1)

الرقم	الاسم	تاريخ الإنشاء	المنطقة	الحي	الشارع
25	البنك الأهلي	1962	النزهة	الجامعة	شارع الملك عبدالله الثاني
26	البنك الاردني الكويتي	1980	الهاشمية	الهاشمي	شارع الهاشمي
27	البنك الاردني الكويتي	2003	النزهة	الجامعة	شارع عبد القادر
28	البنك الاردني الكويتي	2007	النزهة	الجامعة	شارع الملك عبدالله الثاني
29	البنك العربي الاسلامي الدولي	1998	النزهة	الجامعة	شارع الملك عبدالله الثاني
30	البنك العربي الاسلامي الدولي	2013	النزهة	الحكمة	شارع الملك عبدالله الثاني
31	البنك العربي الاسلامي الدولي	2011	الهاشمية	الملعب	شارع الهاشمي
32	بنك الأردن	2008	النزهة	الجامعة	شارع شفيق ارشيدات
33	بنك الأردن	1981	النصر	العودة	شارع فضل الدلقموني
34	بنك الأردن	2008	النزهة	النزهة	شارع الملك عبدالله الثاني
35	بنك الأردن	2002	الروضة	الأندلس	شارع عمر المختار
36	البنك الاسلامي الاردني	1998	النزهة	الجامعة	شارع شفيق ارشيدات
37	البنك الاسلامي الاردني	1981	الهاشمية	الهاشمي	شارع الملك حسين
38	البنك الاسلامي الاردني	1991	الهاشمية	الهاشمي	شارع الهاشمي
39	البنك الاسلامي الاردني	2000	المنارة	النظيف	شارع فلسطين
40	البنك الاسلامي الاردني	1996	الروضة	السلام	شارع فضل الدلقموني
41	بنك القاهرة عمان	1974	الهاشمية	الهاشمي	شارع الهاشمي
42	بنك القاهرة عمان	2007	الروضة	الإيمان	شارع فضل الدلقموني

... تابع جدول رقم (1)

الرقم	الاسم	تاريخ الإنشاء	المنطقه	الحي	الشارع
43	بنك القاهرة عمان	2008	الروضة	الاندلس	شارع عمر بن الخطاب
44	بنك القاهرة عمان	2004	الهاشمية	الهاشمي	شارع عرار
45	بنك القاهرة عمان	1979	النزهة	الجامعة	شارع عبد القادر
46	بنك القاهرة عمان	2007	النزهة	الجامعة	شارع شفيق ارشيدات
47	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2012	الروضة	الاندلس	شارع عمر المختار
48	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2011	الهاشمية	الهاشمي	شارع الهاشمي
49	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1996	النزهة	النزهة	شارع الملك عبدالله الثاني
50	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1982	الرابية	الافراح	شارع شفيق ارشيدات
51	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1983	الهاشمية	الهاشمي	شارع فلسطين
52	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1981	النصر	العودة	شارع فضل الدلقموني
53	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1991	الهاشمية	الجامع	شارع الهاشمي

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى خريطة المعالم السياحية لمدينة اربد وبرنامج Google Earth والمسح الميداني، والبنك المركزي الأردني، السنة2019

تصنيف البنوك

تم تصنيف البنوك في مدينة إربد وفق عدة معايير من الباحثين وهي:

تصنيفها وفقاً لتاريخ إنشائها

وصل عدد البنوك بفروعها المختلفة في المدينة حتى وقت إجراء الدراسة في مطلع العام 2016 (53) بنكا. ويظهر الجدول (2) أن عدد البنوك في عام 1970م وما قبل، لم يتجاوز أربعة بنوك. زاد عددها إلى ثمان بنوك في الفترة بين 1971-1980م، بمعدل زيادة قدرها 0.4%خلال تسع سنوات. وفي الفترة التالية الممتدة بين 1981-1990م أنشئ في المدينة 6 بنوك إضافية بمعدل 0.7% بنكاً خلال الفترة. ثم زاد عددالبنوك في المدينة في الفترة الممتدة بين عامي 1991-2000م نحو 12 بنكا، بزيادة قدرها 1.3%. وشهدت الفترة من عام 2001-2010م انتشاراً ملحوظاً لأعداد البنوك في المدينة. حيث زاد عددها نحو 19 بنكا، بمعدل زيادة قدرها 2.1%. وبلغت نسبة الزيادة للفترة 2011-2015م (2%)، بزيادة 8 بنوكخلال أربع سنوات فقط.

جدول (2): تصنيف البنوك حسب سنة التأسيسفي مدينة اربد.

الفترة	البنوك	المجموع
عام 1970م وما قبل	البنك العقاري المصري الأردني*، بنك ستاندرد تشارترد*، بنك الإنماء الصناعي*، البنك الأهلي (فرع النزهة،حي الجامعة)	4
1971-1980م	البنك المركزي*، البنك الاردني الكويتي (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، بنك القاهرة عمان (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، بنك القاهرة عمان (فرع النزهة، حي النزهة)	4
198م-1990م	البنك التجاري الأردني (فرع النزهة، حي الزهراء)، بنك الأردن (فرع النصر، حي العودة)، البنك الاسلامي الاردني (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل (فرع الرابية، حي الأفراح)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل (فرع النصر، حي العودة)	6
1991م-2000م	البنك الاستثماري*، بنك المؤسسة العربية المصرفية abc *، بنك الاستثمار العربي*، بنك الاتحاد (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، البنك التجاري الأردني (فرع النزهة، حي الجامعة)، البنك العربي الإسلامي الدولي (فرع النزهة، حي الجامعة)، البنك الإسلاميالأردني (فرع النزهة، حي الجامعة)، البنك الإسلامي الأردني (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، البنك الاسلامي الاردني (فرع المنارة، حي النظيف)، البنك الإسلامي الأردني (فرع الروضة، حي السلام)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل (فرع الهاشمية، حي الجامع)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل (فرع النزهة، حي النزهة).	12
2001م-2010م	بنك لبنان والمهجر*، بنك عودة*، بنك الأردن دبي الإسلامي*، بنك المال الاردني كابيتال بنك*، بنك الاتحاد (فرع النزهة، حي النزهة)، البنك العربي (فرع النصر، حي الكرامة)، البنك العربي (فرع الهاشمية، حي الجامع)، البنك التجاري الاردني (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، البنك الأهلي (فرع النصر، حي العودة)، البنك الأهلي (فرع الهاشمية، حي الملعب)، البنك الاردني الكويتي (فرع النزهة، حي الجامعة)، البنك الاردني الكويتي (فرع النزهة، حي الجامعة)، بنك الأردن (فرع النزهة، حي الجامعة)، بنك الأردن (فرع النزهة، حي النزهة)، بنك الأردن (فرع الروضة، حي الأندلس)، بنك القاهرة عمان (فرع الروضة، حي الإيمان)، بنك القاهرة عمان (فرع الروضة، حي الأندلس)، بنك القاهرة عمان (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، بنك القاهرة عمان (فرع النزهة، حي الجامعة).	19

... تابع جدول رقم (2)

الفترة	البنوك	المجموع
2011-2015م	الراجحي*، بنك سوستيه جنرال*، البنك الأهلي (فرع النزهة، حي الحكمة)، البنك العربي الإسلامي الدولي (فرع النزهة، حي الحكمة)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل (فرع الروضة، حي الأندلس)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل (فرع الهاشمية، حي الهاشمي)، البنك العربي (فرع النزهة، حي النزهة)، البنك العربي الإسلامي الدولي (فرع الهاشمية، حي الملعب).	8
	المجموع الكلي	53

بنوك ليس لها فروع
المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات البنك المركزي الأردني، السنة 2019.

وتظهر الخريطة (3) التطور التاريخي لإنشاء الفروع البنكية في مدينة اربد، ومنه يتضح أن هذا التطور قد حصل بصورة تدريجية ومتصاعدة مع تقدم السنوات. ففي مرحلة السبعينيات من القرن العشرين وما قبلها، تركزت الأعداد القليلة للبنوك ضمن الحدود الجغرافية لوسط المدينة، وهي منطقة الأعمال المركزية. ثم بدأت في المراحل اللاحقة بالتوسع والانتشار التدريجي خارج هذه المنطقة.

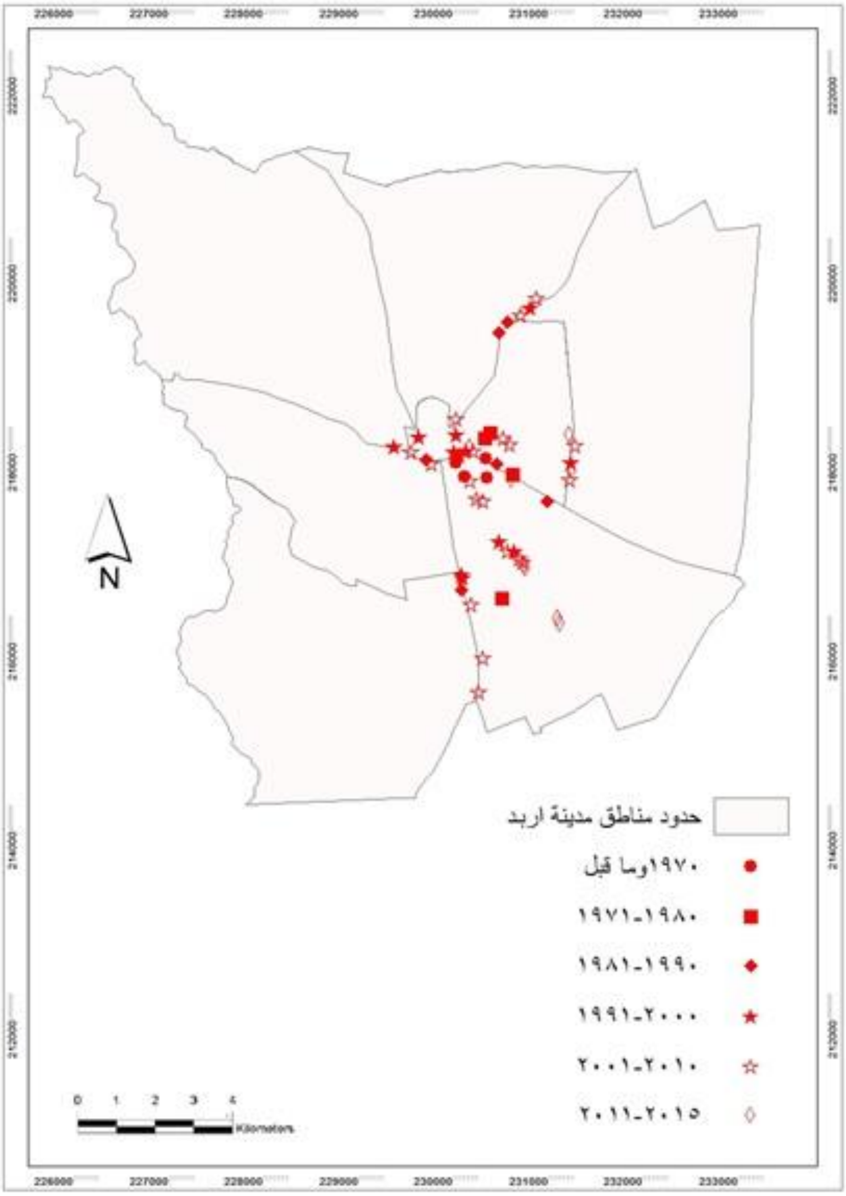

الخريطة (3): تصنيف البنوك حسب سنة التأسيسفي مدينة اربد.
المصدر: إعداد الباحثين، السنة2019

وقد شهدت فترة مطلع العقد التاسع من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، أكبر ازدياد في أعداد البنوك. الأمر الذي يعكس تزامنها مع التطور المطرّد في القطاع الاقتصادي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص. ومن ذلك التطورات الاقتصادية والسياسية التي رافقت دخول عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي، والتي أثرت بشكل ايجابي على القطاع المالي للدول ومن ضمنها الأردن. الأمر الذي انعكس على تطور نشاط البنوك، وتوسع النطاق المكاني لانتشارها على مستوى المملكة بشكل عام، ومدينة اربد بشكل خاص. بالإضافة إلى ما أحدثته العولمة من تغير في البيئة المصرفية والتي شهدتها دول العالم بداية التسعينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال إنتاج سياسات اقتصادية تحجّم السيطرة الحكومية، وتقلل من مقدار تدخلها في الأنظمة المالية والمصرفية. الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة في السوق بين البنوك العاملة على الساحة المصرفية. كما رافق هذه التحولات في القطاع المالي ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي، والنمو السكاني، والانتشار العمراني في مدن المملكة ومنها مدينة اربد، مما جعلها سوقاً رائجاً يجتذب البنوك (Asia, 2004).

تصنيفها وفقاً لتخصصها

يحتوي الجهاز المصرفي في مدينة اربد على 23 بنكاً رئيسيا، تختلف وفقاً لتخصصها والنشاط الذي تقدمه.حيث أن التعدد في أنشطة البنوك ناتج عن التخصص الدقيق لكل منها، والسعي إلى خلق هياكل تمويلية مستقلة تتوافق مع رغبات وحاجات العملاء والمجتمع (Choucair, *et al*, 2000). ويمكن تصنيف البنوك في المدينة تبعا لتخصصاتها وتعاملاتها إلى الأنواع التالية:

- البنك المركزي: والذي يتصدر الجهاز المصرفي في المدينة.
- البنوك التجارية: وتشمل البنك العربي"شبكة المصارف العربية"، بنك المؤسسة العربية المصرفية abc، بنك الأردن، بنك القاهرة عمان، بنك المال الأردني "كابيتال"، البنك التجاري الأردني، البنك الأردني الكويتي، البنك الأهلي الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الاستثماري، بنك الاستثمار العربي الأردني، بنك سوستيه جنرال الأردن، بنك الاتحاد، وبنك الإنماء.
- البنوك الأجنبية: بنك ستاندرد تشارترد، البنك العقاري المصرفي العربي، بنك لبنان والمهجر، بنك عودة.
- البنوك الإسلامية الأجنبية: مصرف الراجحي.

تصنيفها وفقاً لفروعها

يتفاوت عدد الفروع البنكية التابعة ل 23 بنكا، بين بنوك تتكون من فرع واحد وعددها 13 بنكا، وبنوك ذات الفروع المتعددة وعددها 10 بنوك الخرطة (4). ويمكن تقسيم البنوك في مدينة اربد تبعاً لعدد فروعها إلى المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: بنوك ذات الفرع الواحد، وعددها ثلاثة عشر بنكاً هي: بنك لبنان والمهجر، الراجحي، البنك المركزي، بنك عودة، بنك المال الأردني/كابيتال بنك، البنك العقاري المصري العربي، بنك الإنماء الصناعي، بنك الاستثمار العربي، بنك سوستيه جنرال، بنك ستاندرد تشارترد، البنك الاستثماري،بنك الأردن دبي الإسلامي، وبنك المؤسسة العربية المصرفية.

المجموعة الثانية: بنوك ذات الفرعين، وتضم بنك الاتحاد فقط.

المجموعة الثالثة: بنوك لها من 3-5 فروع،وهي ست بنوك: البنك التجاري الأردني،البنك العربي،البنك الأردني الكويتي، والبنك العربي الإسلامي الدولي، بواقع ثلاثة فروع لكل منها. والبنك الأهلي، وبنك الأردن، ولكل منهما أربعة فروع. والبنك الإسلامي الأردني وله خمسة فروع.

المجموعة الرابعة: بنوك لها أكثر من خمسة فروع، وتضم بنك القاهرة عمان،وله ستة فروع، و بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وله سبعة فروع.

ويعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل أكثر البنوك تعددا للفروع في المدينة، حيث يشكل 13% من إجمالي عدد الفروع البنكية. ويعد هذا البنك من البنوك الكبيرة والقديمة، بالإضافة لكونه البنك الأكثر تطوراً وتنوعاً في توفير الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات، وقنوات تقديمها. وبالتالي استطاع خلال مسيرته أن يحقق مركزاً مالياً قوياً، ومراكز متقدمة داخل السوق المصرفي المحلي، جعلت منه البنك الأول بمعيار عدد الفروع في المملكة، والبنك الأول بعدد الفروع في مدينة اربد.

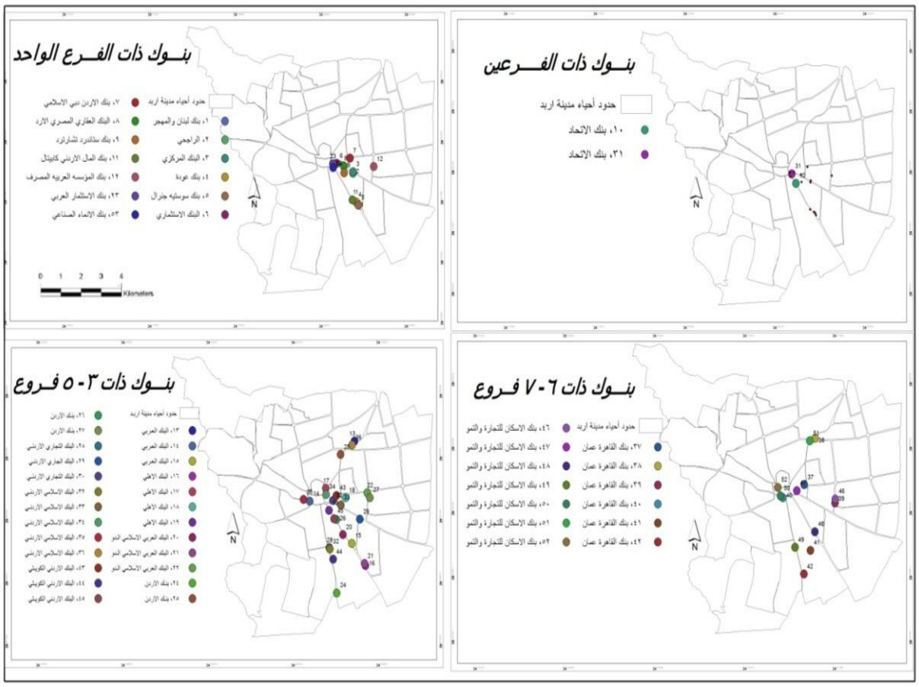

الخريطة (4): تصنيف بنوك مدينة اربد تبعاً لعدد الفروع.
المصدر: عمل الباحثين، السنة 2019

التحليل المكاني للبنوك في مدينة إربد

تطرق العديد من الباحثين إلى مبدأ انتشار الفروع البنكية وتوزعها المكاني. كما ظهرت العديد من النماذج التي فسرت طرق وأنماط الانتشار المكاني للمباني البنكية. ولعل نموذج كاميرون Cameron Model الذي وضع عام 1967م، والذي أمكن من خلاله تحديد عدد العملاء المخدومين لكل فرع بنكي بنحو 10,000 شخص. ووفقالهذا النموذج الذي يعرف حالياً بـ "مؤشر الكثافة المصرفية"، فأنه يتم قياس عدد الفروع من خلال معادلة بسيطة هي:(Mosetfey, 2004)**.**

الكثافة المصرفية = عدد الفروع / عدد السكان * 10000

ووفقا للنموذج، فإنه إذا كان الناتج يساوى (1)، فإن ذلك يدل على عدد مثالي لفروع البنوك في المنطقة الجغرافية المدروسة. أما إذا كان الناتج أكبر من (1)، فأن ذلك يدل على انحراف نحو الموجب،في دلالة على وجود عدد كبير للفروع البنكية في المنطقة المدروسة يفوق حاجتها. وقد يكون هذا الانتشار أكبر من المطلوب، مما يزيد عبئ التكلفة على البنوك، وبالتالي انخفاض

ربحيتها. أما إذا كان الناتج أقل من (1)،فيؤشر ذلك على انحراف نحو السالب، بمعنى وجود نقص في عدد البنوك.وبالتالي فإن الخدمات البنكية لا تصل إلى فئة معينة من الأشخاص ممن هم بحاجة إليها.

وبتطبيق هذه المعادلة على الفروع البنكية في مدينة اربد:

1.70 = 10000 * 311109/53

سجلت مدينة اربد قيمة قدرها 1.70، مما يشير إلى انحراف إيجابي، في دلالة على انتشار كبير للبنوك، يزيد عن الحد المثالي المطلوب. وذلك يعني أن الخدمة المصرفية تصل إلى شريحة كبيرة من الناس، فهناك فرع بنكي لكل 5.869 شخص، الأمر الذي يعكس انتشار كبير للجهاز المصرفي في المدينة. وأن كل فرع من الفروع البنكية يعمل بأقل من طاقته حسب التقديرات النظرية.

وبتطبيق هذه المعادلةً على مناطقالمدينة السبع كلا ًعلى حدا ً، لوحظ أن مناطق النزهة والهاشمية والروضة تشهد انتشارا كبيرا للبنوك، يفوق حجم السكان فيها. وسجلت منطقة النزهة أعلى نسبة7.6أيأكثر من سبعة أضعاف المعدل المثالي للكثافة المصرفية. تلتها منطقة الهاشمية 5.8، ثم منطقة الروضة 2.0. ويتناقص معدل الكثافة المصرفية عن الحد المثالي 1 في مناطق المدينة الأخرى (النصر، الرابية، المنارة والبارحة). حيث كانت النسب فيها على التوالي0.5، 0.38، 0.15. بينما كانت في منطقة البارحة تساوي (0)، لعدم وجود بنوك فيها. مما تقدم يتضح لنا وجود تباين كبير في معدل الكثافة المصرفية بين مناطق المدينة السبعة لأسباب ومتغيرات أخرى عدا الكثافة السكانية، سيتم التحدث عنها لاحقا.

تحليل نمط توزيع البنوك

يدرس باحثو التخطيط الإقليمي والحضري نمط التوزيع المكاني للظواهر. ودراسة اينية الأشياء تشمل وصف الظواهر وتفسيرها. وبالمثل فإن تحليل الأنماط المكانية يعد من صميم عمل الجغرافي (Al Azawe, 2010). والتوزيع هو التكرار الذيتوجد به الظاهرات في المكان، أو الترتيب الناتج عن توزيعها وفق نمط خاص(Khair, 1989). فالنمط هو كيفية توزيع وانتشار الظاهرة ضمن الحيز المكاني، أو طريقة انتظام نقاط توزيع الظاهرات فيه.

وتعد أدوات التحليل الإحصائي المكاني Spatial Statistics Tools في برمجية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، طريقة مثلى في عمليات التحليل المكاني للظاهرات،والتي تتضمن الكشف عن طريقة توزعها، وطبيعة انتشارها وترتيبها على سطح الأرض. ومعرفة ما إذا كان توزيعها يشكل نمطا ً معينا ً يميل الى الانتظام أو التركز أو العشوائية. وفيما إذا كان هذا النمط نتيجة لعوامل الصدفة، أم بسبب التخطيط المسبق. وهذا يعني أن الاهتمام بدراسة نمط توزع الظاهرات يمكن أن يسهم في تحقيق العدالة المكانية، وتلبية احتياجات السكان بصورة تقلل من الوقت والجهد المبذولين في الوصول إليها (Al Saqurey & Al Daqerey, 2013). كما أن

هذا الاهتمام يرتبط بمفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على مبدأ التركيز على عنصر الأنصاف والعدالة في التوزيع (Al Sheikh, 2008).

وللكشف عن نمط التوزيع المكاني للبنوك في مدينة اربد، تم استخدام الاختبارات الإحصائية الكارتوغرافية التاليةضمن صندوق الأدوات في برمجية نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS V 9.3.

تحليل صلة الجوار

يقيس اختبار معدل المسافة لأقرب جار Average Nearest Neighbor، أو ما يسمى أحياناً بصلة الجوار، المسافة بين الموقع الجغرافي لكل بنك، والموقع الجغرافي للبنك الأقرب إليه. ثم يتم حساب متوسط المسافات بين كل البنوك في منطقة الدراسة. وبعد ذلك يتم قسمة المتوسط المحسوب على المتوسط المتوقع لمجمل المسافات بينها.فإذا كان متوسط المسافة المحسوبة أقل من المتوسط المتوقع للتوزيع العشوائي لها، فإن توزيعها يكون متجمعا Clustered.أما إذا كان متوسط المسافة المحسوبة أكثر من المتوسط المتوقع للتوزيع العشوائي، فهذا يعني أن توزيعها يكون مشتتا (Al Dweikat, Al Sheikh & Khader, 2008).

ويظهر الشكل (5) نتائج تحليل صلة الجوار لمواقع البنوك في مدينة اربد، والذي يظهر من خلاله: أن نمط التوزيع المكاني للبنوك في مدينة اربد هو نمط متجمع Clustered، وأن التوزيع المتجمع يقع ضمن مستوى الثقة 0.01. وتتراوح قيمة z عنده بين 1.96- و2.58- وأكثر. ويظهر الشكل أن نتيجة قسمة متوسط المسافة المحسوبة على متوسط المسافة المتوقعة كان 0.72، وهي أقل من 1 صحيح. مما يشير إلى أن نمط التوزيع الجغرافي للبنوك هو نمط متجمع Clustered. كما أن قيمة z قد وصلت إلى-3.72 في دلالة على أنتوزيعها ينحرف عن المتوسط بأكثر من ثلاثة انحرافات معيارية، مما يعني أن توزيع البنوك في المدينة هو متجمع بامتياز أنظر الخريطة(2).

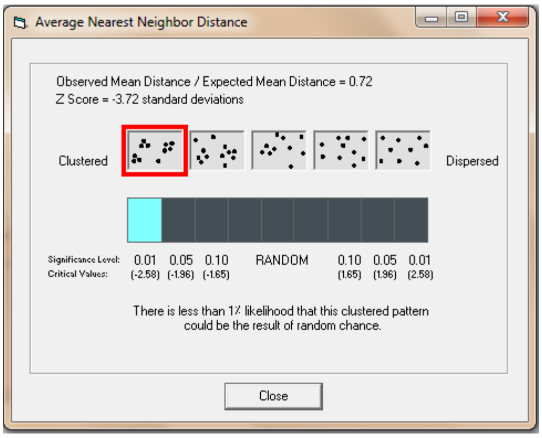

شكل (1): نمط التوزيع المكاني للبنوك في مدينة اربد.

اتجاه التوزيع

يظهر اختباراتجاه التوزيع Directional Distribution (ويسمى أيضاً الشكل البيضاوي المعياري للتشتت Standard Deviational Ellipse)، فيما إذا كان التوزيع المكاني لمواقع البنوك له اتجاه مكاني معين. وبالتالي مدى ارتباطه بمحاور الطرق الرئيسية، أو محاور التطور والتنمية في المدينة، أو حتى إمكانية اصطدامه بعوائق طبيعية أو بشرية تحول دون انتشاره في اتجاهات معينة. ويدل اتجاه الشكل البيضاوي الذي يعبر عن خصائص التوزيع ألاتجاهي، والذي يكون مركزه منطبقاً على نقطة المركز المتوسط Mean Center، ويقيس محوره الأطول قيمة الاتجاه الذي تأخذه معظم مفردات الظاهرة المدروسة (Daood, 2012).ويظهر الشكل (2) نتائج تطبيق هذا الاختبار على مواقع الفروع البنكية في المدينة.

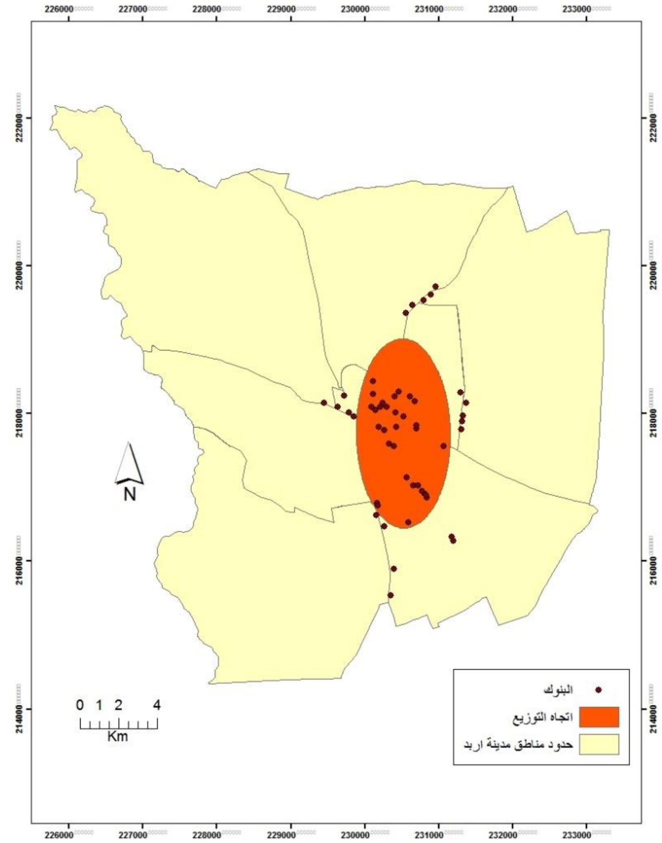

شكل (2): نتيجة إجراء اختبار اتجاه الانتشار لفروع البنوك في مدينة اربد.
المصدر: عمل الباحثين، السنة2019

أن الاتجاه الفعلي لنمط انتشار البنوك في مدينة اربد يتخذ شكلاً بيضاوياً يمتد باتجاه الشمال بانحراف بسيط نحو الشرق.ومدى دقة أو انتفاخ الشكل البيضاوي تدل على حدة الانتشار من اعتداله. فالشكل المنتفخ في جميع الاتجاهات والقريب من الشكل الدائري، يدل على توزيع معتدل في جميع الاتجاهات. بعكس ما ظهر على توزيع البنوك في مدينة اربد، والتي اظهرت حدة في الشكل البيضاوي باتجاه الشمال والجنوب.والغرض من تطبيق هذا الاختبار هو التعرف على المتغيرات الجغرافية الطبيعية والبشرية التي تؤثر في اتجاه انتشار البنوك، في حال شكل اتجاها حادا ومميزا، كما هو الحال في الشكل السابق. الأمر الذي يدل على وجود متغيرات تقف خلف هذا الاتجاه،وهو ما ستحاول الدراسة تحديدها والوقوف عليها.

العوامل المؤثرة على التوزيع المكاني للبنوك في مدينة إربد

تم في الجزء الأول من الدراسة الإجابة عن سؤال الدراسة الأول والمتعلق بأنواع البنوك وفروعها وتطورها المكاني والزمني. في حين يجيب الجزء الثاني منها عن سؤالها المتعلق بأنماط توزيع البنوك وفروعها المختلفة وشكل واتجاه انتشارها.بينما يبحث ها الجزء في العوامل المؤثرة على التوزيع المكاني للبنوكمن خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل يتوافق نمو وتطور البنوك في مدينة اربد مع النمو التنظيمي للمدينة والنظريات التي تنطبق عليها؟

بينت الدراسات الخاصة بمدينة اربد بأن المخطط التنظيمي للمدينة يتناسب مع أكثر من شكل من أشكال النمو الحضري. وأن بعض أشكال النمو الحضري يمكن تطبيقه على نمو المدينة في فترات معينة مثل نموذج برجس (النطاق الدائري). حيث أن نواة المدينة الواقعة جنوب تل اربد الكبير قد توسعت على شكل نطاقات أو شوارع دائرية وشبه دائرية، وهذا ينطبق على فترة الخمسينيات من القرن العشرين.

وفي مراحل متقدمة وابتداءً من العقد السابع من القرن العشرين. بدأ ظهور النمو المحوري القطاعي المتوافق مع الامتدادات الجغرافية للطرق الرئيسية في المدينة. ووفقاًلنظرية النمو المحوري القطاعي، فان الاستعمالات الحضرية تكون متوازية مع خطوط النقل الرئيسية مشغلة ما يجاورها من أراضي للاستفادة من خدماتها في ربط هذه الامتدادات مع مركز المدينة (Abu Khormah, 2005)**.** وبصورة عامة فان الأراضي المحيطة بالطرق الرئيسية تشغل بالاستعمال التجاري، وتقام عليها المنشآت التجارية ومنها الخدمات المالية والمصرفية،

حيث شكلت الطرق التالية المحاور التي نمت على طولها المدينة:

محور شارع فلسطين: وينطلق هذا المحور من وسط مدينة اربد عند ميدان وصفي التل باتجاه الغرب. ويعد من أقدم الشوارع الرئيسية في المدينة،والذي بناه الانجليز أبان حقبة الانتداب على الأردن وفلسطين. وكان الطريق الوحيد الذي يربط المدينة بقرى غرب اربد والكورة، والأغوار الشمالية. وعلى امتداد هذا الشارع انتشرت ثلاثة فروع بنكية هي (البنك العربي، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل). وبتتبع تواريخ إنشاء البنوك الواقعة على هذا

المحور نلاحظ أن أقدمها كان بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وأنشئ عام 1983م إلى الغرب قليلا من ميدان وصفي التل الذي يبدأ عنده هذا المحور.ثم أنشئ البنك الإسلامي الأردني عام 2000م، ثم البنك العربي عام 2005م. والتي توزعت بشكل متقارب على طول الامتداد الشرقي لهذا الشارع، وضمن مسافة لا تتجاوز الكيلومتر الواحد. بمعنى أن البنوك على هذا المحور توزعت على الجانب الأكثر حيوية ونشاطاً والذي يقع ضمن منطقة الأعمال المركزية للمدينة CBD، وليس في الجزء الغربي منه، غرب مستشفى الأميرة بسمة التعليمي. وتحدد الانتشار الجغرافي للبنوك على طول هذا المحور غربا بسبب وجود وادي الغفر في نهاية الشارع، وعلى مسافة لا تتجاوز 3 كيلومترات من ميدان وصفي التل. وبالتالي حدت من الانتشار العمراني والازدهار الاقتصادي على طول هذا المحور.

محورشارع الملك عبدالله الثاني (الحصن): ويمتد من وسط المدينة نحو الجنوب.ويعد من أهم الشوارع في المدينة، وأكثرها حيوية، ويربطها بالعاصمة عمان. وقد عملت بؤرتا جامعة اليرموك، ومدينة الحسن الرياضية على جذب السكان في هذا الاتجاه وعلى طول هذا الشارع. وعلى هذا المحور يتوزع نحو 27% من مجموع البنوك في المدينة، انطلقت تاريخياً من وسط المدينة (بنك الإنماء الصناعي الذي تأسس عام 1964م، والبنك الأهلي والذي أنشئ عام 1962م)، نحو الخارج على طول المحور. وكان آخرها افتتاح فرع (البنك الأهلي عام 2011م، والبنك العربي الإسلامي الدولي عام 2013م)، واللذان يقعا على مسافة تقل عن 3كم تقريباً من وسط المدينة.وقد عكست نسبة وتوزيع البنوك على طول هذا المحور الأهمية الاقتصادية والتجارية التي تميز بها، واستمرار النمو العمراني على طوله.

محور شارع شفيق أرشيدات (شارع أيدون): وينطلق من وسط المدينة، و تحديداً من ميدان وصفي التل باتجاه الجنوب أيضا، ويحاذي جامعة اليرموك من الناحية الغربية. ويلاحظ من توزيع البنوك على طوله، أنها تتركز في الجزء الجنوبي منه والقريب من الجامعة، أي الجزء الأكثر نشاطاً. (بنك الإسكان للتجارة والتمويل الذي تأسس عام 1982م، والبنك التجاري الأردني عام 1996م، والبنك الإسلامي الأردني والذي أنشئ عام 1998م، وبنك القاهرة عمان عام 2007م، وبنك الأردن عام 2008م).

محورشارع الملك حسين (بغداد): ويعد من أهم الطرق الرئيسة في المدينة، ويربطها بمدينة المفرق شرقا. ويتميز بوجود 11% من البنوك التي ليس لها فروع (الراجحي، المركزي، العقاري المصري الأردني، وبنك ستاندرد تشارترد). بالإضافة إلى وجود الفروع الأولى والأقدم للبنوك المتعددة الأفرع والتي جاءت كلها ضمن منطقة الأعمال المركزية CBD (البنك التجاري الأردني عام 1985م، والبنك الإسلامي الأردني عام 1981م).

محور شارع الهاشمي: وينطلق من وسط المدينة بمحاذاة مبنى البلدية، باتجاه الشرق وبطول 2.5كم. ويعد أحد أبرز شوارع المدينة، واحتوى على نحو 15% من مجموع البنوك في المدينة، وتتمركز أغلبية الفروع البنكية الواقعة عليه ضمن الأراضي التابعة لمنطقة الأعمال المركزية.

محور شارع فضل الدلقموني (اربد-حكما): ويعد أحد أهم المحاور الرئيسية في المدينة، والذي ينطلق من وسط المدينة، من شارع الهاشمي، نحو الجهة الشمالية الشرقية باتجاه المدينة الصناعية، والقرى الشمالية الشرقية، وبطول 3.3كم. وتجمعت الفروع البنكية في الجزء الأوسط منه،وعلى مقربة من المدينة الصناعية. حيث احتوى على نحو 11% من مجموع الفروع البنكية. ومن هذه البنوك ما يعد قديماً افتتح مع إنشاء المدينة الصناعية مثل بنك الأردن الذي أنشئ عام 1981م، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل عام 1981م، والبنك الإسلامي الأردني عام 1996م. ومنها ما افتتح حديثاً مثل البنك العربي عام 2005م،وبنك القاهرة عمان عام 2007م، والبنك الأهلي عام 2008م. وهذا بالتأكيد يعكس الأهمية التجارية والصناعية على طول المحور والأراضي المحيطة به، وحاجة المدينة الصناعية لهذا النوع من الخدمات.

وتحتوي المدينة على محاور طرق أقل أهمية كشارع عطية بني هاني (فوعرا)، الذي ينطلق من منطقة بيت النابلسي والجودة مقابل ساحة فوعرا، غرب البلدية باتجاه الشمال. وشارع البارحة الذي ينطلق من نفس المكان تقريبا ولكن باتجاه الغرب، والشمال الغربي. غير أن هذه المحاور خلت من وجود أي فروع بنكية، كونها مناطق سكنية أكثر من كونها مناطق تجارية. وينطبق ذلك على شارع فوعرا الجنوبي الذي انتشرت على طوله المحاجر ومصانع الطوب وحالت دون تطوره تجارياً وتموضع البنوك على أطرافه.

وقد أظهر تحليل نطاق الخدمة والذي تم إنشاءه من خلال تطبيق (Network Analyst) في نظم المعلومات الجغرافية، أن نحو 81% من مجموع البنوك تقع ضمن نطاق 20م من الطرق الرئيسية الواقعة عليها، والتي شكلت المحاور التي نمت عليها المدينة. بينما جاء توزيع بقية البنوك ضمن الشوارع الفرعية لمنطقة الأعمال المركزية والشوارع الثانوية التجارية في المدينةالخريطة (5).

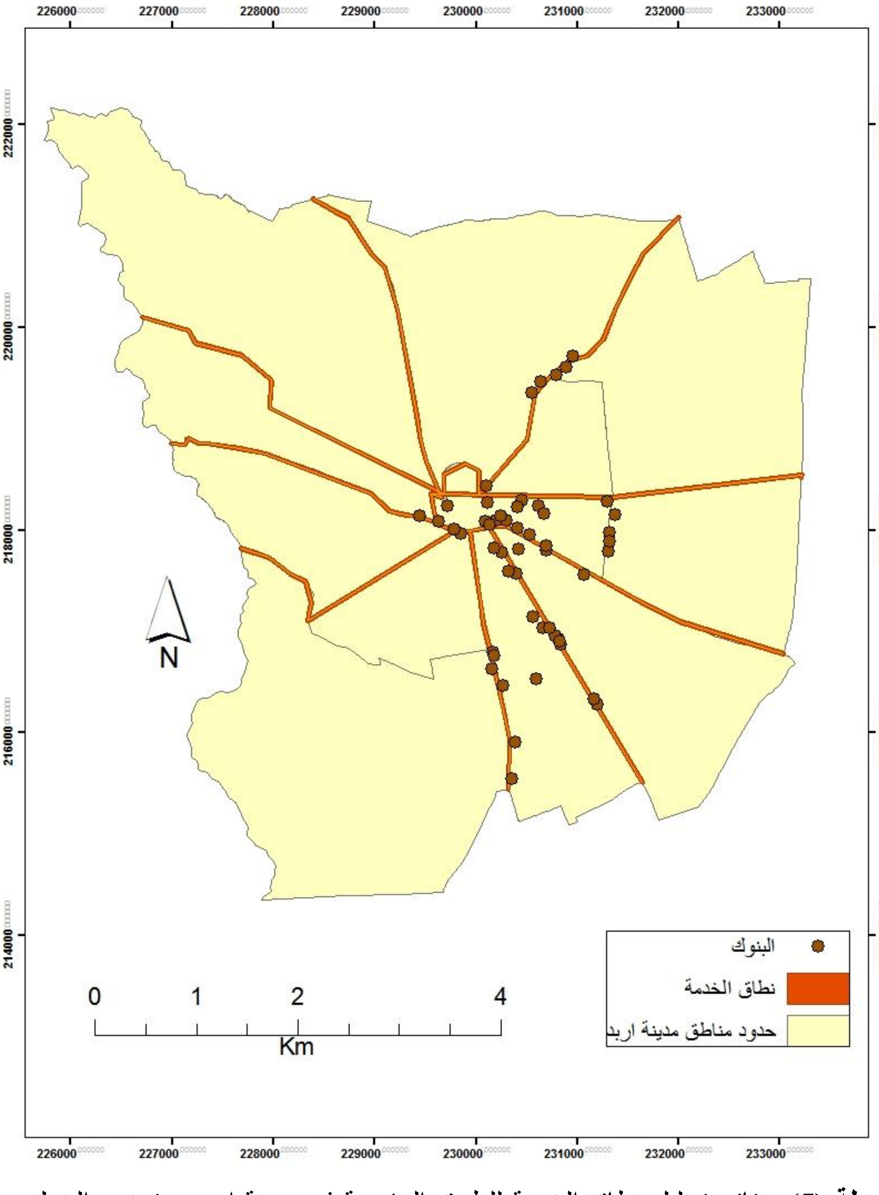

الخريطة (5): نتائج تحليل نطاق الخدمة للطرق الرئيسية في مدينة اربد، وتوزيع البنوك على طولها

المصدر:عمل الباحثين، السنة 2019

العلاقة بين إنشاء البنوك ومراحل نمو المدينة التنظيمي

اتجه نمو مدينة اربد وتطورهاعمرانيامن قلب المدينة نحو الإطراف بصورة شبه متناسقة (Al Tani, 2008). ففي المرحلة الأولى من مراحل نمو المدينة التي امتدت حتى عام 1924م، تكون قلب المدينة الذي توسع ليشمل منطقة الأعمال المركزية. وفيها أنشئتأربعة بنوك لا تتجاوز نسبتها 8% من مجموع البنوك الموزعة على جميع المراحل التنظيمية للمدينة. وفي المرحلة الثانية التي امتدت حتى عام 1953م، توسعت حدود المدينة لتصبح نحو0.59كم²، واحتوت على 17% من مجموع البنوك. وامتدت المرحلة الثالثة حتى عام 1959م حيث أضيف للمدينة نحو 1.63كم² من الأراضي لتصبح مساحتها 2.22كم²، وضمت 26% من مجموع البنوك. وضمن المرحلة التنظيمية الرابعة الممتدة لغاية عام 1960م، بلغت مساحة المدينة نحو 6.92كم²، وصلت فيها نسبة الفروع البنكية نحو 43%. وفي المرحلة الخامسة أضيف للمدينة نحو 11.4كم²ونحو 7% من مجموع البنوك. ولم تشهد المراحل التنظيمية اللاحقة من 6-13أي زيادة في عدد البنوك في المدينة، حيث أصبحت مساحة المدنية في المرحلة الثالثة عشر والأخيرة 35.7كم².

ويتضح من الخريطة (6) المراحل الزمنية للتوسع الجغرافي لحدود مدينة اربد منذ المرحلة التنظيمية الأولى عام 1924م، وحتى عام 2000م. حيث توسعت حدود المدينة من 0.28كم²،إلى نحو 36كم². كما أن هذا التوسع كان في جميع الاتجاهات، وبصورة منتظمة، ومساحات شبه متساوية. ومن الجدير بالذكر هنا أنه منذ عام 2000م إلى 2017م بقيت الحدود التنظيمية للمدينة كما هي، إذ استمرت المدينة في النمو والتوسع ضمن المساحة التنظيمية المتاحة دون الحاجة إلى تضمين مناطق جديدة في الخطط التنظيمية للمدينة. ففي عام 2000م كانت مساحة مدينة اربد 35.7كم² وما زالت وفقاً للمخطط التنظيمي للمدينة عام 2017م نفس المساحة (أي أن مساحة المدينة بقيت على حالها منذ المرحلة الثالثة عشر 2000م بسبب استقرار حدود المدينة التي أصبحت منذ عام 2001 جزءاً من بلدية اربد الكبرى واعتبرت منطقتها الحضرية (Alshawabkeh, *et al*. 2019).

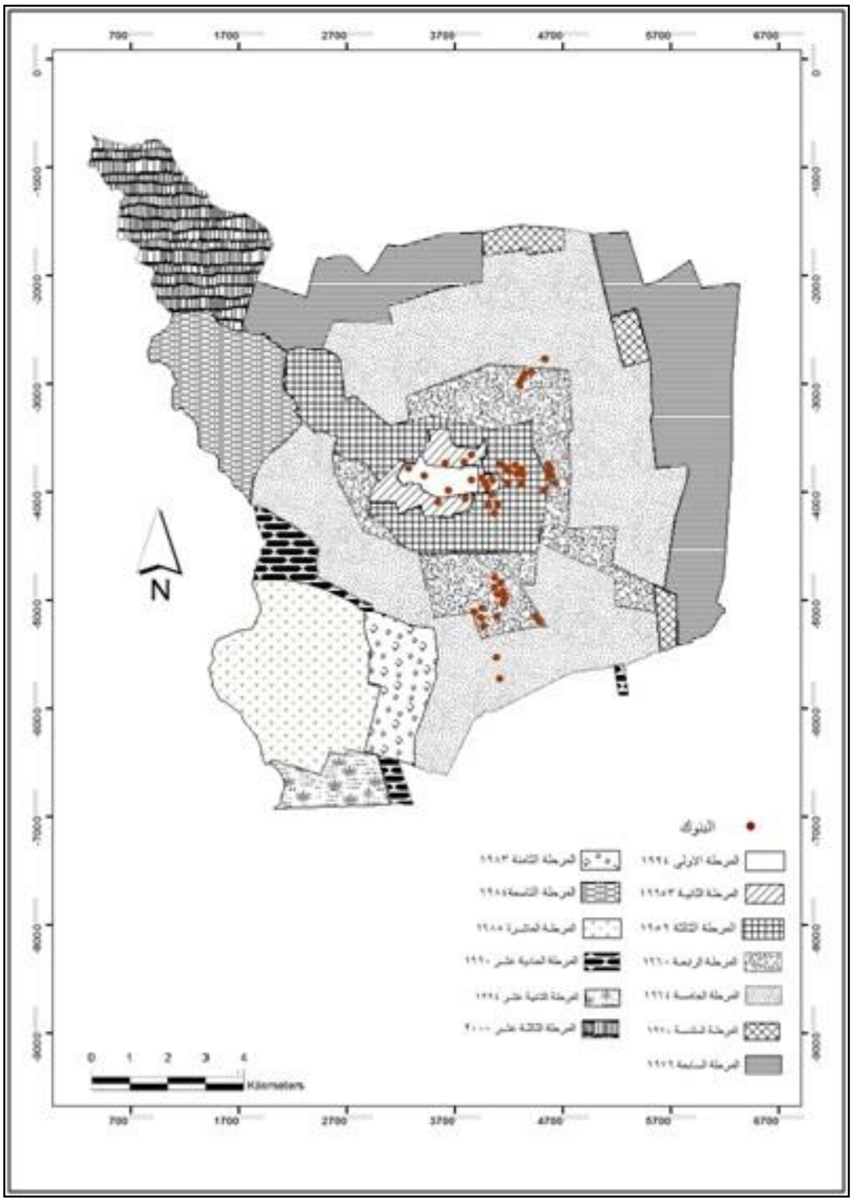

الخريطة (6): مراحل التوسع الجغرافي لمدينة اربد وعلاقته بالتوزيع المكاني للبنوك

المصدر: عمل الباحثين، السنة2019

ويلاحظ من الشكل السابق أن المرحلة الخامسة من مراحل نمو المدينة هي التي أحدثت طفرة في نمو البنوك وتوسعها المكاني. فقد شهدت المناطق الجنوبية من المدينة، نموا عمرانيا متسارعا في مطلع العقد الثامن من القرن العشرين نتيجة لإنشاء جامعة اليرموك عام 1976م في جنوب المدينة. ثم إنشاء مدينة الحسن الرياضية بمحاذاة الجامعة لاحقا. وقد أدى إنشاء هاتين النواتين التنمويتين إلى زيادة مساحات المناطق المبنية، وزيادة نسبة الاستخدامات التجارية، ومن ضمنها البنوك.

ما دور منطقة الأعمال المركزية في جذب أو طرد الخدمات المصرفية والمالية؟

يُعّد موضوع تحديد حدود المنطقة التجارية المركزية أمراً في غاية الصعوبةً، كون هذه المنطقة مميزة عن باقي أجزاء المدينة. ذلك أن تحديد نطاق المركز التجاري لأي مدينة مسألة اجتهادية، تعتمد على العديد من الطرق والمؤشرات كالطرق الإحصائية التي جاء بها الباحثان مورفي وفينس (Murphy & Vance, 1954) والتي تعتمد على الكتلة المبنية داخل منطقة الأعمال المركزية ومساحة الطوابق المستخدمة في المنطقة. كما يمكن أن تعتمد على مؤشرات أخرى كالحركة المرورية، وحركة المشاة، ونوع استخدام الأرض وقيمتها (AlHajerey, 2001**)**. وقد يعتمد الباحثون في تحديد منطقة الأعمال المركزية على البعد التاريخي للمنطقة، باعتبارها نواة المدينة الذي انطلقت منه.

واعتمدت هذه الدراسة في تحديد المنطقة التجارية المركزية لمدينة اربد على مؤشر كثافة الاستخدامات التجارية الخريطة (7). ونلاحظ من خلال هذا الشكل بأن الوحدات التجارية تتجمع بشكل مكثف ملتصقةً ببعضها، ومكونة أسواقاً تجارية متقاربة كسوق الحميدية المتخصص ببيع الملابس. كما تتواجد الشوارع التجارية الرئيسية (الأشرطة التجارية)، والتي تتنوع فيها الوحدات والمحال التجارية، كشارع فلسطين.

الخريطة (7): حدود المنطقة التجارية المركزية في مدينة اربد.
المصدر: عمل الباحثين، السنة 2019

تبدأ حدود المنطقة التجارية المركزية في مدينة اربد شمالاً من تقاطع شارع سعد البطاينة وشارع قتيبة بن مسلم الواقع على الحد الجنوبي الغربي (لحي التل)، وعلى طول الامتداد الجنوبي لذلك الحي في شارع البلدية، وحتى شارع الخلود الذي يشكل الحد الشرقي له.ثم تدخل في حي الهاشمي وتنتهي الحدود الشمالية عند ميدان علي خلقي الشرايري. أما الحدود الشرقية للمنطقة فتبدأ من الوحدات التجارية المحيطة بالميدان ضمن حي الميدان، وتمتد مع شارع محمد نجيب في حي الملعب، ثم شارع الملك حسين الرئيسي بالقرب من مجمع سفريات (الشيخ خليل). وتمتد هذه الحدود من الناحية الجنوبية بالاتجاه الغربي مع امتداد المحال التجارية على حواف شارع عبد القادر التل حتى تقاطعه مع شارع شفيق رشيدات، ثم يدخل ضمن الجزء الشمالي لحي الأبرار. وفي غرب منطقة الأعمال المركزية، يتجه خط الحدود شمالاً على امتداد شارع الرازي إلى أن يصل إلى شارع فلسطين، ثم يتجه شرقاً بالقرب من مجمع الأغوار القديم ثم شمالا حتى اكتمال الحدود.

وعند توقيع النقاط التي تمثل مواقع البنوك على خريطة مدينة اربد، تبينأن 26 فرعا من أصل 53 منتشرة في المدينة داخل منطقة الأعمال المركزية، وذلك بنسبة 49% من مجموع البنوك. مما يؤكد بقاء الدور الذي تقوم به منطقة الأعمال المركزية في السيطرة على مرافق الخدمات المالية ومن ضمنها البنوك. ويعود ذلك إلى خصائص هذه المنطقة والتي تؤثر في قرار إنشاء البنوك.مما يعكس اتجاه مخالف لما يحدث للمدن الأمريكية التي تشهد تفريغاً لقلب المدينة أو مركزها التجاري من سكانها وأنشطتها التجارية (Hartshorne, 1980). وبالرغم من ازدهار قطاعات تجارية على طول الطرق كما أسلفنا. غير أن قلب المدينة لا زال يتمتع بسيطرة الأنشطة التجارية والخدمية في المدينة ومنها الخدمات المصرفية. حيث شهدت كثير من المباني القديمة في قلب المدينة تحديثاً أو إعادة بناء، كما حدث بالنسبة لبناية البنك الإسلامي في قلب المدينة مقابل دوار الساعة قرب ميدان وصفي التل. وتبقى كثير من المباني في قلب المدينة بحاجة إلىإعادة تأهيل لتتمكن من استقبال الاستثمارات التجارية والأنشطة الخدمية الأخرى.

ولإظهار طبيعة التحول في شكل انتشارفروع البنوك منذ سبعينيات القرن العشرين حتى عام 2015م، تم إجراء اختبار الظاهرة الأكثر توسطا Central Feature الذي يظهر لنا البنك الأكثر توسطاً لكافة الفروع في المدينة. وتظهر الخريطة (8) تحرك المركز المتوسط للبنوك، حسب الفترة الزمنية: ما قبل 1970م، 1971م-1980م، 1981م-1990م، 1991م-2000م، 2001م-2010م، وأخيراً 2011م-2015م. ويلاحظمن الشكل وبطريقة ملفتة للنظر، أن المواقع الجغرافية لهذه المراكز جميعها تقع ضمن نطاق منطقة الأعمال المركزية CBD التي تم تحديدها كما أسلفنا بناءً على معيار كثافة الاستعمال التجاري. أنظر الخريطة (7) غير أنه انتقل من قلب المدينة قرب دوار وصفي التل، نحو الشرق حتى عام 2000م، ثم تحرك نحو الجنوب بعد ذلك، غير انه بقي ضمن منطقة الأعمال المركزية. وهذا مؤشر على استمرار هذه المنطقة في السيطرة على الأنشطة الاقتصادية ومنها الأنشطة المصرفية.

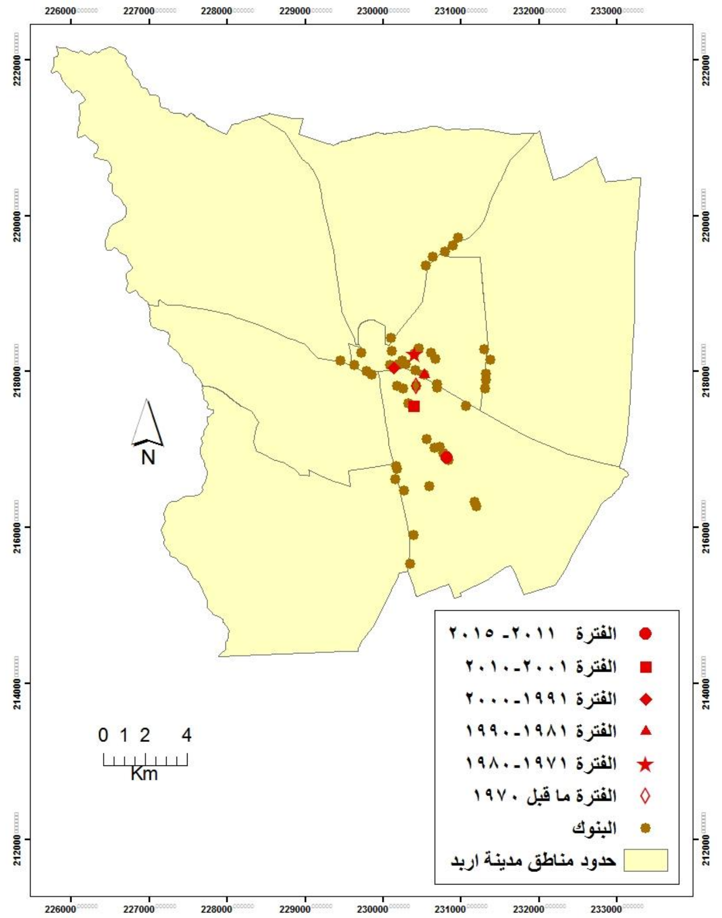

الخريطة (8): التحول في المركز المتوسط (Central Feature) لبنوك مدينة اربد.
المصدر: عمل الباحثين، السنة 2019.

هل يرتبط توزيع الفروع البنكية باستخدامات الأرض؟

تتنوع استخدامات الأرض في منطقة الدراسة، بحيث تظهر على الخريطة ككتلة متصلة من جميع الجهات. وتمتاز مدينة اربد بانبساط أراضيها باستثناء المنطقة الغربية التي تحيط بها الأودية كوادي الغفر، ووادي زبدة، ووادي سوم. وقد حالت هذه الأودية دون الانتشار العمراني، أو أي استخدام آخر. وقد شكلت هذه الأودية الحدود الفاصلة بين مدينة اربد والقرى المحيطة. وتظهر الخريطة (9) التنوع في استخدامات الأرض في منطقة الدراسة. وفيما يلي سنتحدث عن ارتباط التوزيع الجغرافي للبنوك بالاستخدام التجاري والسكني.

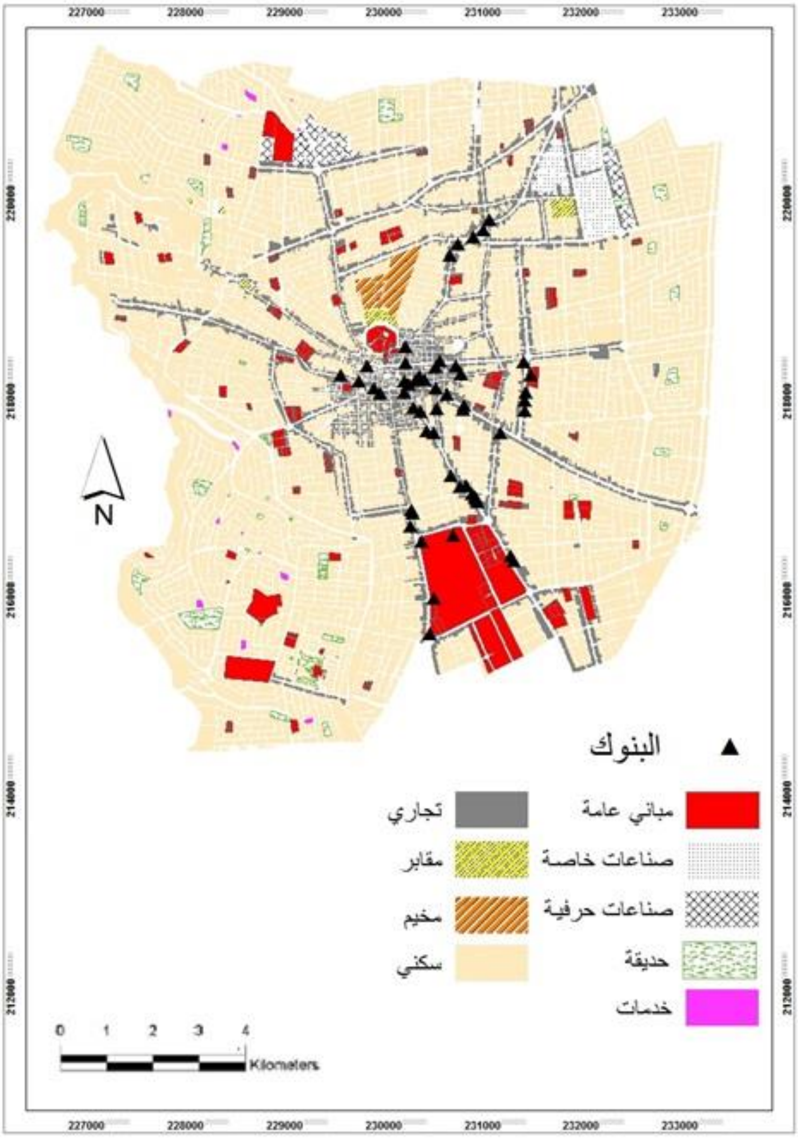

الخريطة (9): استخدامات الأراضي في مدينة اربد.

المصدر: عمل الباحثين، السنة 2019

الاستخدام التجاري

يحتل نمط الاستعمال التجاري الجزء الأوسط من المدينة والتي تسمى بمنطقة الأعمال المركزية CBD، ويمتد بجميع الاتجاهات على طول الطرق الرئيسية. وقد أشرنا سابقا إلى أن منطقة الأعمال المركزية تضم حوالي 26 بنكا، أو ما يعادل 49% من مجموع البنوك بمنطقة الدراسة. بينما تتوزع باقي البنوك على مناطق الاستعمال التجاري الأخرى الواقعة على طول الطرق الرئيسةالخريطة (10) وتتباين الأنشطة التجارية في منطقة الدراسة تبعاً لأنواعها وكثافتها. ولكثافة الاستخدام التجاري أثر واضح على قرار إنشاء الفروع المصرفية، فكلما زادت كثافة الأنشطة التجارية زادت الحاجة لمزيد من البنوك التي تقدم الخدمة للتجار ورواد الأعمال.وفي وسط المدينة التجاري تتوطن أنشطة قطاع الخدمات ومنها الأنشطة المالية كالبنوك، والقادرة على تحمل القيم العقارية المرتفعة سواء على شكل تملك أو استئجار.

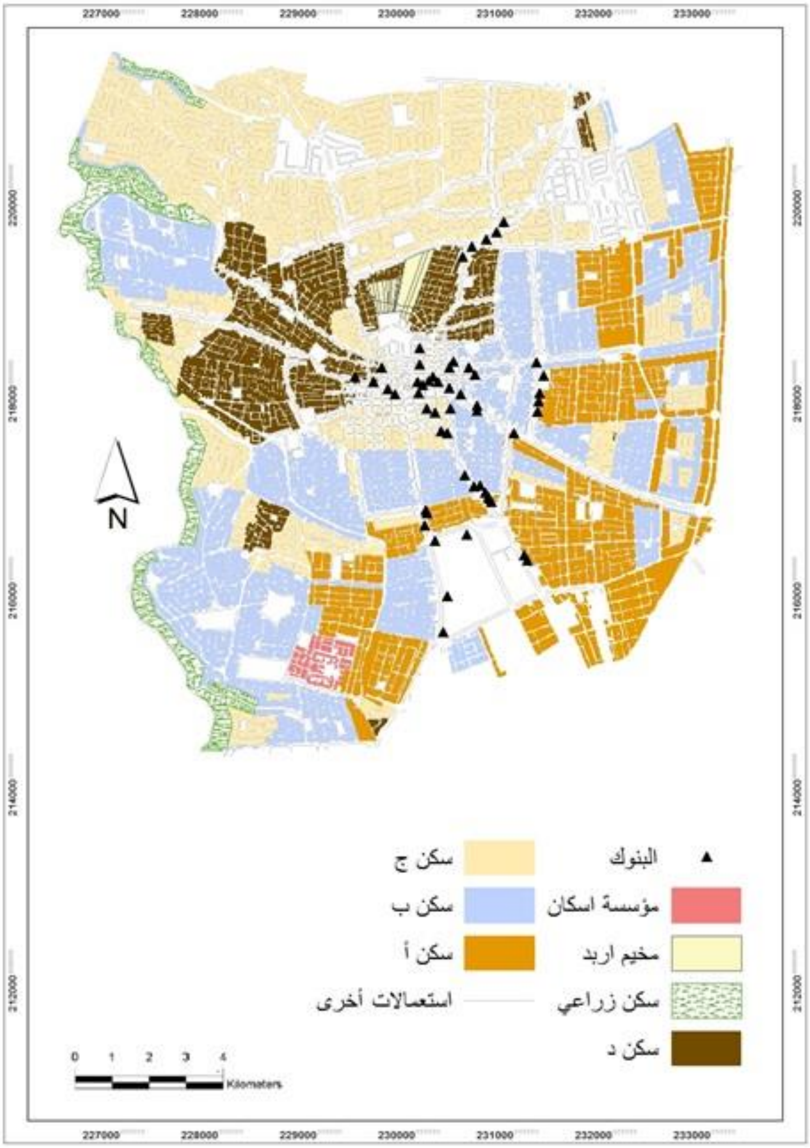

الخريطة (10): توزيع البنوك والاستعمال السكني في مدينة اربد.

المصدر: عمل الباحثين، السنة 2019

الاستخدام السكني

يشكل الاستخدام السكني غالبية استخدامات الأراضي في مدينة اربد. ويصنف هذا النوع من الاستخدام وفق مشروع نظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى الأردني إلى (أ، ب، ج، د، وزراعي). ووفق هذا النظام أيضا،ً فإن إقامة مباني الخدمات المالية ومن ضمنها البنوك يتم على أراضي الاستعمال التجاري. حيث لا تعطى تراخيص لإقامتها داخل مناطق الاستعمال السكني؛ غير أن توزيع الاستخدام السكني الذي يحيط بالاستعمال التجاري في منطقة وسط المدينة وعلى طول الشوارع الرئيسية فيها، يجب أن يؤخذ بالاعتبار في تحليل توزيع البنوك في المدينة.

وعند تحليل الارتباط بين مواقع البنوك وأنواع الاستخدامات السكنية في المدينة، تبين ارتباطها بصورة واضحة بفئة السكن (أ)، باستثناء منطقة قلب المدينة، وعلى طول شارع حكما (فضل الدلقموني) المؤدي الى المدينة الصناعية في شمال شرق المدينة. ويرتبط الاستخدام السكني من فئة (أ) بالمناطق الجنوبية والشرقية من المدينة، حيث ترتفع أسعار الأراضي وإيجارات المحال التجارية. ولا شك أن البنوك هي أحد أهم المستثمرين القادرين على شراء أو استئجار الأراضي.

وفي الدرجة الثانية توزعت البنوك على مناطق الاستخدام التجاري المحيط بالاستخدام السكني من الفئة (ب)، والذي ينتشر في بعض أجزاء منطقة وسط المدينة الذي تسكنه في الغالب فئات أصحاب الدخل المتوسط.وهذا يعكس نوعية العملاء الذين تخدمهم البنوك، وهم القاطنين للمساكن من فئة (أ) و(ب)، فضلاً عن المستخدمين للطرق الرئيسية التي تنتشر على طولها هذه البنوك. وباستثناء شارعحكما الرئيسي، فان منطقتي النصر والبارحة تخلوان من فروع بنكية، حيث يسود الاستخدام السكني من الفئة(ج) و(د). وتقدم فروع البنوك الواقعة على طول شارع حكما الخدمات لسكان القرى الشمالية ومستخدمي المدينة الصناعية أكثر من سكان منطقة النصر.

ولا شك أن استخدام هذه الطريقة في الاستدلال على نوعية العملاء، وربطها بتوزيع المكاني البنوك في المدينة، يؤكد أن المتغير المرتبط بتوزيع البنوك ليس حجم السكان فقط، بل خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، التي يعكسها فئة الاستعمال السكني.وللتأكيد على ذلك، استخدم معامل ارتباط بيرسون PersonCorrelation للكشف عن شكل العلاقة بين عدد السكان في المناطق السبعة المكونة للمدينة وعدد البنوك فيها. وقد بين التحليل الذي أجري من خلال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، أن معامل ارتباط بيرسون هو سالب 354.-، في إشارة واضحة إلى أن هناك ارتباطاً سلبياً بين الكثافة السكانية وعدد البنوك.أي أنه كلما انخفض معدل الكثافة السكانية في مناطق مدينة اربد، زاد عدد البنوك فيها الجدول (3).

جدول (3): معامل ارتباط بيرسون بين أعداد السكان في مناطق المدينة وعدد البنوك فيها.

Correlations			
		السكان	البنوك
السكان	Pearson Correlation	1	-.354-
	Sig. (2-tailed)		.435
	N	7	7
البنوك	Pearson Correlation	-.354-	1
	Sig. (2-tailed)	.435	
	N	7	7

تظهرالخريطة (10) مدى ارتباط التوزيع المكاني للبنوك بالكثافات السكانية، حيث يظهر وجود ارتباط سلبي بين متغيري الكثافات السكان وعدد البنوك. فنلاحظ أن العدد الأكبر من البنوك يتركز في المناطق الجغرافية التي تقل فيها الكثافات السكانية. ففي كل من منطقة النزهة، الهاشمية، الروضة والتي تشهد كثافات سكانية منخفضة، زاد عدد الفروع البنكية. بينما نلاحظ وجود عدد قليل من الفروع البنكية أو عدم وجودها في بقية المناطق التي ترتفع فيها معدلات الكثافة السكانيةالجدول (4). ومن المنطقي أن تتموضع الفروع البنكية في المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة حيث يقل الازدحام، وتزيد فرص وإمكانات الوصول لهذه الفروع. فقد انتقلت حديثا بعض الفروع البنكية من وسط المدينة المزدحم إلى الأحياء الجديدة في أطراف المدينة، حيث ينخفض مستوى الازدحام، وبالتالي تقل التكلفة الزمنية والمادية للوصول لهذه الفروع. ومن الأمثلة على ذلك انتقال فرع البنك العربي من وسط المدينة إلى شارع الحصن، وكذلك انتقال بنك الاردن والكويت من شارع الهاشمي في قلب المدينة إلى منطقة مجمع عمان الجديد.

جدول (4): العلاقة بين عدد البنوك والكثافات السكانية في مناطق مدينة اربد.

الرقم	اسم المنطقة	عدد البنوك	الكثافة السكانية
1	النزهة	23	85277
2	الهاشمية	18	42368
3	الروضة	6	74836
4	النصر	4	109965
5	الرابية	1	91147
6	المنارة	1	86611
7	البارحة	0	65575

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات قسم التخطيط في بلدية اربد، 2019

النتائج

- شهدت مدينة اربد تطوراً تدريجياً لأعداد البنوك فيها مع تقدم الزمن. وكانت أكبر نسبة لنمو البنوك في الفترة الممتدة بين عامي 2001-2010م، والبالغة 36% من مجموع البنوك. وهي فترة النشاط في الصناعة المصرفية والتي أدت إلى تعاظم المنافسة في سوقها. كما رافق ذلك ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي والنمو السكاني والانتشار العمراني في مدينة اربد.
- أظهر مؤشر الكثافة المصرفية أن مدينة اربد من المدن التي تشهد نهضة مصرفية ملحوظة، وأن عدد الفروع البنكية يفوق حاجة المواطن. وأن كل فرع بنكي يخدم نحو 5.869 عميل، مقابل 10,000 عميل المؤشر الدولي وفقا لنموذج كاميرون.
- أظهرت نتائج التحليلالإحصائي الكارتوغرافي أن نمط توزيع البنوك في مدينة اربد هو نمط متجمع وأن اتجاه انتشارها كان نحو الشمال الشرقي– والجنوب الغربي. والذي ارتبط ببؤر التنمية الاقتصادية والتعليمية في المدينة.
- -أظهر تحليل نطاق الخدمة أن نحو 81% من مجموع البنوك تقع ضمن نطاق 20م من الطرق الرئيسية الواقعة عليها، والتي شكلت المحاور التي نمت على طولها المدينة. بينما جاء توزيع بقية البنوك ضمن الشوارع الفرعية لمنطقة الأعمال المركزية والشوارع الثانوية التجارية في المدينة.
- توصلت الدراسة إلى أن حوالي 49% من العدد الإجمالي للبنوك تقع في منطقة الأعمال المركزية، كمؤشر على وجود درجة عالية جداً من التجمع. مما يعزز فكرةاحتفاظ منطقة الأعمال المركزية بمكانتها الريادية في السيطرة على مرافق الخدمات المالية ومن ضمنها البنوك.
- أظهرت الدراسة أن العوامل والمتغيرات الجغرافية المسئولة عن التباين المكاني لتوزيع البنوك هي كثافة الاستعمال التجاري في المدينة والنويات العمرانية؛ والتي تجذب السكان والبنوك. كما أظهرت أن المتغير المرتبط بتوزيع البنوك ليس حجم السكان إنما خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية التي تعكسها فئة الاستعمال السكني.
- وأظهرت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة سلبية بين الكثافات السكانية في مناطق مدينة اربد وعدد الفروع البنكية فيها، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون452.-.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها توصي بالاتي:

- توجيه المسئولين وصناع القرارات المكانية إلى مراعاة واعتماد المعايير الجغرافية في توزيع الخدمات المصرفية وتحديد مواقع فروع البنوك الجديدة في مدينة اربد، وأهمها الخصائص السكانية (الكثافة السكانية، مستوى الدخل)، إمكانية الوصول إلى المرافق الحضرية

(المستشفيات والمرافق الصحية، منطقة الأعمال المركزية، والفنادق والمراكز السياحية، ومواقف السيارات)، ونظام النقل (سيارات الأجرة / محطات الحافلات، والطريق الرئيسي المجاور)، إضافة إلى المعايير غير الجغرافية المتمثلة في التكلفة (تكلفة شراء مبنى الفرع أو استئجاره)، والمنافسة (القرب من الفرع المنافس).

- توجيه الباحثين لدراسة التحليل المكاني لمواقع كافة البنوك في المدن والمحافظات الأردنية، وربطها بالعوامل والمتغيرات الجغرافية المسئولة عن التباين المكاني لتوزيع البنوك.
- ضرورة إجراء دراسات مشابهة على الخدمات المصرفية (كالصرافة الآلية)، والخدمات الصحية (كالمستشفيات ومراكز صحية)، والخدمات التعليمية (كالمدارس)، وغيرها من القطاعات الخدمية.
- التوسع في دراسة المعايير الجغرافية المحددة للتوزيع المكاني للبنوك، والعمل على تحديد المواقع المثالية لأي عمليات انتشار أو توسع مستقبلي للبنوك، وتطبيقها على كافة البنوك في الأردن. حيث تمكن هذه الدراسات من صياغة معايير ثابتة تستفيد منها البنوك في خططها للتوسع الجغرافي.

المراجع العربية

- أبو خرمة، سليمان. (2005). نظريات النمو الحضري، دراسة حالة:مدينة اربد- شمال الأردن. *مجلة أبحاث اليرموك" سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (21)، 865-900.
- أبو عمرة، صالح. (2010). *تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في دراسة استخدامات الأراضي لمدينة دير البلح*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- اسيا، مرابط. (2004). *العولمة واثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي*. ورقة عمل مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات- (الجزائر)
- الخفاف، عبد. والمرسومي، محمد. والمومني، محمد. (2000). *المبادئ العامة لجغرافيا المدن*. اربد: دار الكندي للنشر والتوزيع.
- خير، صفوح. (1410هـ). *البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه*، دار المريخ، الرياض.
- داوود، جمعة. (2012). *أسس التحليل المكاني في اطار نظم المعلومات الجغرافية*. مكة المكرمة .
- الدويكات، قاسم. والشيخ، آمال. و خضر، آيات. (2008). التوزيع الجغرافي للحدائق العامة في أمانة عمان الكبرى، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 24 (4)، 997-1029.
- السليمي، عزيزة. (2012). *أنماط توزيع الخدمات الترويحية في مدينة مكة المكرمة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الشريعي، أحمد. (1995). *دراسات في جغرافيا العمران*. القاهرة: دار الفكر العربي.

- الشيخ، آمال. (2008). تقييم مؤشر التنمية المستدامة في نمط توزيع المجمعات التجارية المغلقة(GIS) دراسة حالة مدينة جدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.*المجلة المصرية لعلوم السياحة والضيافة*، 13(10)، 938-963.
- الصقري صفية. والدغيري، محمد. (2013). تحليل نمط التوزيع المكاني لمدارس البنات الثانوية في أحياء مدينة بريدة: دراسة في جغرافية الخدمات. *مجلة كلية الاداب جامعة الاسكندرية*، (21)، 46-76.
- عبد اللطيف، مصيطفي. (2004). *مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري: الواقع والآفاق"*. ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 29-30 ديسمبر.
- العزاوي، علي. (2010). نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان الريفي في قضاء الموصل، *مجلة التربية والعلم*، 17 (4)، 361-372.
- غنيم، عثمان. (2011). *معايير التخطيط: فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني*. عمان: دار الصفاء.
- فهد، نصر. (2011). امكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، *مجلة كلية الادارة والاقتصاد*، (4)، 1- 34.
- المنيس، وليد عبدالله. (2015). أثر المكونات الاساسية في تأصيل النمو نصف الدائري- الشعاعي لمدينة الكويت. *المجلة الجغرافية الخليجية*، (7)، 17-38.
- الهاجري، فريال. (2001). *استخدام الأرض في منطقة الأعمال المركزية بمدينة الخبر*. الجمعية الجغرافية الكويتية، سلسلة رسائل جغرافية (258).
- وهاب، نعمون. (2004). *النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك*. ورقة عمل مقدمة لملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات- (الجزائر).

References (Arabic& English)

- AL Azawi, A. (2010) Distribution Pattern of Rural Settlement in Mosul District, *Education and Science Journal*, 17(4), 361-372.
- Abdullahi, I., Ijaiya, M., Abdulraheem, A., Abdulkadir, R. & Ibrahim, R. (2011). Spatial Distribution of Commercial Banks in Ilorin Metropolis, Kwara State, Nigeria, *Confluence Journal of Environmental Studies*, 6, 1-5.
- Abdul Latif, M. (2004*). Indicators of Measuring the Performance of the Algerian Banking System: Reality and Prospects*, Research Paper

presented at the International Forum on Economic and Policies in Algeria, Abu Baker Belgayed Unvirsity, Telmesan, Algeria, December 29-30.

- Abu Khormah, S. (2005). Theories of Urban Development: Study Case: Irbid City in the Northern Jordan. *Abhath Al Yarmuk: Human and Social Series*, 21 (3B), 865-902.
- Abu Amrah, S. (2010). *Application of GIS in Studying Land use in Dayr El Balah City*, (Un published Master Thesis), University of Gaza, Palestine.
- Adel, Z. (2009). *Modernizing the Arab Banking System to Meet Comprehensive Banking Challenges - A Case Study of the Algerian Banking System*–(Unpublished Master Thesis), University of Mohamed Khodeir - Biskra - Algeria.
- AL Dweikat, Q., AL Shaeikh, Ammal., & Khader, Ayat. (2008). Spatial Distribution of Public Parks in Amman Greater Municipality, *Derasat: Human and Social Series*, 24, 997-1029.
- AL Hajeree, F. (2001). *Land use in Al Khobar Central Business District*, Kuwait Geographical Society: A Serial of Geographical Thesis (258).
- AL Khfaf, A., AL Marsomey, M., & AL Momany, M. (2000). *Principles of Urban Geography, Irbid-Jordan*: Dar El Kendy Publishing and Distributing Co.
- AL Manis, A. (2015). The Impact of Basic Components in the rooting of the Half-ring-radius Growth of Kuwait City, Gulf Geographical Magazine, (7), 17-38.
- AL Saqrey, S., & AL Dagerey, M. (2013). Analyzing Distribution Pattern of Girls High Schools in the City of Boridah - Saudi Arabia: A Study in The Geography of Services, *The Journal of the Faculty of Arts Journal*, (21), 46-76.
- AL Shaeikh, A. (2008). Evaluating Development Indicators in Closed Malls Distribution, Using GIS: Jeddeh City as a case study, *Egyptian Journal of Tourism and Hospitality*, 13, (10), 938-963.

- Al shawabkeh, R., Bagaeen, S., Al_Fugara, A., and Hijazi, H. (2019). The role of land use change in developing city spatial models in Jordan: The case of the Irbid master plan (1970–2017), *Alexandria Eng. J*, 58(3): 1-15.
- AL Solimee, Azeiza. (2012). Patterns of Recreation Servises in Makkah AL Mokaramah, (Unpublished Master Thesis), Umm Al Quora University, Makkah AL Mokaramh.
- Ansong , D., Chowa,G., & Adjabeng, B. K. (2015). Spatial analysis of the distribution and determinants of bank branch presence in Ghana, *International Journal of Bank Marketing*, 33(3), 201-222.
- -Al Sherei, A. (1995*). Studies in Urban Geography*, Cairo: Dar El Fekr.
- -Asia, M. (2004). *Globalization and Its Economic Effects on Financial System,* Paper Introduced to Algerian financial System and Economic Changes: Reality and Challenges, Algeria.
- Berry, B. (1997). *Classification Handbook Methods and Application*. New York.
- Burdisso, T., & D'Amato, L. (1999). *Prudential regulation, restructuring and competition: The case of the rgentine banking industry,* Working Paper 10, Buenos.
- Burton, Dawn. (2009). Competition in the UK Retail Financial Service Sector: Some Implications for Spatial Distribution and Function of Bank Branches, *The Service Industrial Journal*, 16, 271-288.https://doi.org/10.1080/02642069000000060.
- Choucair, F., Al-Akhras, A., & Al-Salem, A. (2000). *Bank Accounting*, Dar Al-Masirah, First Edition, Aman.
- Daood, J. (2012). *Principels of Spatial Analysis in GIS*, Makkah Al Mokarameh.
- Derickson, D. (2015). Urban Geography: Locality Urban Theory in the Urban Age. *Progress in Human Geography*, 39 (5), 647-657.

- Fahed, N. (2011). The Potential of Transition to Electronic Banking in Arab Countries, *Journal of The Faculty of Management and Economics*, (4), 1-34.
- Green, D. (1972). *Finance and economic development in the old south: Louisiana Banking*, 1804-1861, Stanford: Stanford University Press.
- Haggett,P. (1965). *Locational Analysis In Human Geography*, London.
- -Hagget, P. (1983). *Geography: A modern Synthesis*, Harper and Raw Publishers, New York.
- Hannan, H. (1991). Bank commercial loan markets and the role of the marketstructure: Evidence from surveys of commercial lending", *Journal of Banking and Finance*, 15, 133-49
- Hartshorn, T. A. (1980). *Interpreting the city: An Urban Geography*, John Wiley and sons. Inc, NY.
- Ifatimehin, O., Orogun, J., & Alabi, J. (2008). The Spatial Pattern of Commercial Banks in Kogi State of Nigeria. *Journal of Management and Enterprise Development* ,5(4), 1-6.
- Irbid Municipality. List of Irbid areas, area and population.
- Jordan Central Bank Site www.cbj.gov.jo.
- Keeton, R. (1998). Are rural banks facing increased funding pressures? Evidence from Tenth District states, *Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review* 83 (Q II), 43-67.
- Khair, S (1410 AH*). Geographical research: its methods and methods*, Dar Al-Merreikh, Riyadh.
- Lomi, A. (2000). Density Dependence and spatial Duality in Organizational Founding Rates: Danish Commercial Banks, 1846-1989, *Organization Studies*, 21 (2), 433-461. https://doi.org/10.1177/0170840600212006.
- Luca, A. (2014). Romanian Banking Activity Spatial Distribution Between 2009 And 2012, *Theoretical and Applied*, 6 (595), 51-60.

- Montes, G. (2008). NON-Uniform Wealth Distribution in a Simple Spatial Banking Model, *Journal of Applied Economics*, 11(1), 145-155.https://doi.org/10.1080/15140326.2008.12040502.
- Municipality of Irbid, Tourist map of Irbid - Scale 1/10000
- Murphy, E., & Vance, E. (1954). Delimiting the CBD. *Economic Geography*, 30(3), 190-222.DOI: 10.2307/141867.
- Othman, G. (2011). *Planning Criteria: Philosophy, Types and Methodology of Preparation and Applications in the Field of Urban Planning*. Amman: Dar AL Saffa.
- Pacione, M. (2001). *Geography: A global perspective*, Routledge, London and NY.
- Petersen, A., & Raghuran, R. (2002). Does distance still matter? The informationrevolution in small business lending, *Journal of Finance* 57, 2533-70.https://doi.org/10.1111/1540-6261.00505.
- Pilloff, J., & Stephen R. (2002). Structure and profitability in banking markets, *Review of Industrial Organization* 20, 81-98. https://doi.org/10.1023/A:1013362913973.
- Shen, H., & Liang, H. (2009). Determinants of Location Choice of Reign Banks Within China: Evidence From Cities. *The Milken Institute Series on Financial Innovation and Economic Growth, 8*, 449-474.DOI: 10.1007/978-0-387-93769-4_14.
- Wahab, N. (2004). *Contemporary Banking Distribution System and Baking Strategy*. A Working Paper Presented to the forum of the Algerian System and Economic Transformation - Reality and Challenges. Algeria.
- Ümran, E. (2007). *Spatial Distribution of Banks in Istanbul*. Paper to *Congress of the European Regional Science Association*. Paris.
- Zahra, N., & Emad, R. (2019). A decision problem for bank branch site selection: A GIS Mapping perspective with Maximal Covering Location Problem: A case study of Isfahan, Iran, arXiv:1909.00130 [cs.CY].